كتاب في الحكمة العالية لميرزا جان

التبريزي

أصد كتب السؤال قيل خطوط هو كـ

الـ

السـ

الـ

الـ الـ

سلام ارقام من المر اصلوحه العافيه مجيل تجليد السعه

قوله ثم نظر فيه لانه اخذ الامر في تعريف الامر الامر الايجاب بان مرده في الاول وهو الطرف الاصطلاحي وفي الثاني اللغوي فيلزم الدور فتامل

من كلام الشافعي رضي الله عنه قال
الزواج وزن مهر وقطع ظهر وهم دهر نتاجه
اولاد ان عاش كدر وان مات هد

بسم الله الرحمن الرحيم

تحرير الكلام لحمد الواجب المتعال بتحديد السلام
على سيد الرسل والآل الكرم صفاته وادوم تالد واقوم نعال
وادوم حال نلك اللهم على ما انعمت على من المواهب البهية
والعطايا الجلية التي منها قضيان المطالب
العلية حمدا كما تشاهد وحبيبك الحنا ثم
الاكرم الاكمل حبيبه الخاتم الافضل الصادق
من الاحز والاولى والتابع لهم بالاحسن الاجمل
صلاة تامة دائمة كما يستحقه وبعد فهذه
سطور منطوية على ما ينبئ عن المطالب العلية
الالهية والمقاصد السنية الانسانية مسبوقة باثبات
تلك المسائل من المبادئ المروية فانه قد عهد ان كمال الانسان
هو النيل الى احوال الاعيان والتصدير للامور الحسنة
بقدر الامكان وان المتحلي بهما انسان العين وعين الانسان
اذ السعادة الابدية منوطة بتكميل الناطقة في قوتها
النظرية والعملية وكمالها في الاولى بحصول المعارف
الكاملة والعلوم اليقينية سيما معرفة مبدا الاكوان الثانية

الصيام بالامور المرضية سيما التخلق باخلاق الرحمن
فهي اذن مشتملة على مقالات الاولى في المبادي وفيها
ابحاث الاول ان ما يدركه العقل فهو بالنظر الى الخارج
اما واجب الوجود او ممتنع الوجود او ممكن الوجود
لانه اما موجود مطلق اي لا يجوز سبق العدم واللحوق
به او معدوم مطلق اي لا يجوز سبق الوجود ولا عروضه
له او مفهوم يجوز عروضهما له الاول الاول والثاني
الثاني والثالث الثالث ولا رابع لان اجتماع النقيضين
وارتفاعهما من افراد الثاني الوجوب ضرورية
الوجود والامتناع ضرورية العدم والامكان
عدم ضروريتهما والانقلاب محال لان انتفا اللازم
ملزوم لانتفا الملزوم لكن الممكن يمكن ان يجب ويمتنع
بغيره عند وجود المقتضي او المانع وذلك لا يخرجه
عن الامكان الذاتي والوجود مقول بالحقيقة والمجاز
او بالاشتراك اللفظي على الكون سواء كان بالمعنى
المصدري الاضافي او بمعنى الحاصل بالمصدر
المعبر عنه بالفارسية بهستي وعلى مبدا الاثار

الوحي الالهي بان طلق مخلص الكمال فباذ كبت
قال سبحانه وتعالى فاستمع لما يوحى انني انا الله
لا اله الا انا فاعبدني واقم الصلوة لذكري رب
هب لي حكما والحقني بالصالحين وقال
الاولين والاخرين عالية صلوات الله العالية
مكارم الاخلاق وتخلقوا باخلاق
بعثت لاتمم
الله تعالى

ومظهر الاحكام والعدم رفع الوجود فلا واسطة بينهما
لانهما نقيضان وارتفاعهما مع وجود اثنتيها فمن نازع نزاعا
لفظيا ولذا لا واسطة بين الموجود والمعدوم لما ذكر والوجودي
ما ليس في حقيقته نفي شي والعدمي بخلافه كالضوء والظلمة
والبصر والعمى فلا عبرة باللفظ فان العدم واللاعدم متعاكسان
والعدمي قد يكون مركبا من قيد وجودي كالعمى فانه عدم البصر
عما من شانه البصر فلا يلزم صدقه على المعدوم ولا كون نقيضه
وجوديا لجواز انتفائه بانتفاء القيد الوجودي هذا ولعل
تفسير الاقسام الثلاثة بما علم من بيان الحصر اولى مما
اشتهر بين القوم لان في اقتضاء ذات الواجب من حيث
هي الوجود تسامحا والممتنع ليس له ذات حتى تقتضي شيئا
بل الممكن قبل الوجود ليس له ذات فتفسيرهم يحتاج الى
توجيه ولان الاشاعرة والفلاسفة لما ذهبوا الى عينية
الوجود في الواجب ما ساغ لهم تفسيره بما فسروا به اذ
من البين ان الشيء لا يقتضي نفسه لا يقال الحاجز تقتضي
العام لانا نقول العام ان كان ذاتيا وجزءا له لزم التركيب
وان كان عرضيا فلا تم ان الواجب ما يقتضي ذاته

وجودا عاما عارضا له بل وجودا مختصا به كيف لا وقد
قالوا الواجب ما يقتضي ذاته وجوده اي المختص به كما يشعر
به الاضافة والممكن ما يساوي وجوده وعدمه اي كونه
موجودا او معدوما الا ما يساوي عروض المطلق الوجود له او
لوجوده الخاص نعني وجود الشي الوجود الخاص الذي به
يكون موجودا الا العام الذي يصدق على هذا الوجود مواطاة
ولانه يرد على الفلاسفة خاصة انه صدر عن الواجب اثنان
وانه ليس المعلول هو العقل الاول لانه لا يتصور ان يصدر منه
جوهر موجود بنفسه قبل عروض الوجود له ثم البحث عن
الواجب سبق في المطالب والبحث عن الممتنع لانه خارج عن دايرة
الوجود مطلقا وانما وقع التعرض له لتوفية الاقسام وحصر
المعاني فالبحث ههنا واقسامه الثاني الممكن اما جوهر او عرض
والجوهر ماهية اذا وجدت كانت قايمة بنفسها وهو اما جسم
او ما يتركب هو منه او غيرهما والثالث جوهر مجرد عن المادة
مفارق عنها اما متعلق بها تعلق تدبير وتصرف او لا
الاول النفس والثاني العقل هذا عند قوم والثاني اما محل
او حال او غيرهما والثالث الجزء الذي لا يتجزى في شي

ولا يتوهم ان المقتضي الاول لبعد اقتضا الوجود والاقتضاء انما هو العقل الاول لان نسبة الوجوب الى الامور الواجبة العدمية عليه التعيين فلا يسبح فيما القول بالتقدم والتاخر

لان العارض للشي يكون الذات او غيرها ويحتاج الى علة والعلة لا يجوز ان يكون علة غير الذات لامتناع انتفاء الواجب الى غيره مطلقا فيكون الذات فاعلا لها لعدم الحاجة الى العارض اثم لكونه وعدمه ان الفاعل عن العارض الاول بل يلزم منهم الاعتراف بكون الاول هو العقل الواجد قابلا وفاعلا وهو باطل

ض

وهي اي النفس اعم من الفلكي والانساني عند من ذهب الى تجردهما والله اعلم

بالجوهر الفرد والمحل يسمى بالهيولى والحال ان لم يكن
مبدا للآثار المختصة بالنوع فهو الصورة الجسمية
وان كانت فهو الصورة النوعية وهي ان كانت مبدا الحفظ
التركيب او الرطوبة او اليبوسة او غيرها من الخواص والاثار
الحاصلة في العناصر وغيرها من الاجسام كالترياق
مثلا فالطبيعة وان كانت مبدا للغذا والنما فالنباتية
وان كانت مبدا الحس والحركة فالحيوانية وان كانت
مبدا للنطق فالنفس الانسانية وهذا عند من
ذهب الى ان النفس جوهر لطيف وحال حال
في البدن يدرك الكليات والجزئيات غني عن الاغتذا
بري عن التحلل والنما باق بعد خرابه وطينا انه الحق لان
كل احد يعلم بديهة ان المشار اليه بقوله انا حاضر
هناك ذاته الذي يقوم ويجلس ويمشي ويقف مما هو لذلك
فهو غير مجرد فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما ذكر
لشدة تعلقه بالبدن قلت تعلقه بالبدن لا ينتهي
الى حد يشغله عن نفسه بالكلية والا لما ادرك
الكليات ولا ذاته ايضا ولان العلم الحضوري بينهم

فلا يمكن خلافه ولا ارتفع الوثوق بالبديهيات
والمركب من المحل والحال او من الجواهر الفردة على الاحتمال
جسم والعرض ماهية اذا وجدت كانت قائمة بغيرها
وهو اما ان يقبل القسمة لذاته اولا الاول الكم كالمقدار
والزمان والعدد والثاني اما ان يقتضي النسبة اولا الاول
المضاف كالابوة والبنوة والثاني الكيف كالمحسوسات
والوجدانيات والحصر عقلي فان قلت ههنا قسم اخر
هو ما يقتضي قسمة ونسبة كالاطول فانه طويل زائد
قلت الاطول كم عرضت له الاضافة والعوارض
والتركيبات الواقعة بين المعروضات والعوارض
اعتبارية فلا يلتئم منهما مفهوم حقيقي بل هو باعتبار
العقل كما في الاب هذا عند قوم وعند اخرين النسبة
منقسمة الى سبعة اقسام وهي الاضافة كالنسبة
المتكررة كالابوة فانها بالقياس الى نسبة اخرى
من البنوة والاين وهو حصول الشيء في المكان ومتى وهو
حصول الشيء في الزمان كالعتاقة والحداثة والفعل
هو التاثير والانفعال هو التاثر والملك وهو

ف

يعني لما كان تشكك تعلقه بالاوليات [illegible]
بداهة تشكيك خصوص المادة [illegible] والخصوصيات [illegible]
معنى من لوازم الادراك [illegible]
ودرجة الحكم بداهتها [illegible]
البديهية [illegible]
الاوليات [illegible] الحرف [illegible]
البتة كالمعقولات [illegible]
كالاولى

هيئة تعرض للشيء بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض
والى امور خارجة عنه كالقيام والقعود والحصر استقر
س الثالث قد عرفت ان الممكن ما لا يكون ثبوت شيء من
طرفي النقيض ضروريا له فلا يكون شيء منهما مقتضى نفسه
لامتناع تخلف مقتضى الشيء عنه فيمتنع وقوع احد
طرفيه جوهرا كان او عرضا الا بمرجح نعم جاز ان يكون
احدهما اولى به اما لنفسه او لكونه اقل شرطا او اكثر
وقوعا او اسهل لكن تلك الاولوية لا تصل الى حد
تغنيه عن الفاعل الخارج والا فان امتنع الطرف
الاخر لزم الانقلاب والا توقف الوقوع على عدم
سبب ذلك الطرف فلا يكون كافية فظهر ان علة
حاجة الاثر الى المؤثر هو الامكان والغاية لحدوث
لان الحاجة لاجل الحدوث وان الاثر حالة البقاء ايضا
لان المؤثر لا يستغني عنه لان الامكان لا ينفك عن
الماهية خلافا لاكثر المتكلمين الرابع كل ممكن
محفوف بوجوبين سابق وهو وجوب نيصار وجوده
من علته ولاحق هو الوجوب بشرط المحمول والامكان

قسمان اصلي وهو المذكور ووقوعي وهو الذي عند حصول
الاستعداد والشرايط وارتفاع الموانع ويسمى امكانا
استعداديا وبالنسبة الي المستقبل امكانا استقباليًا
الخامس كل شي فرض كليا كان او جزئيًا
جوهرا او عرضا فله ماهية هو بها هو كالحيوان
الناطق للانسان فانه بذلك انسان حتى لو فرض
انتفاه لما كان انسانا وهي نفسها معني مغاير لكل
ما يلحقها لازما لها او مفارقا عنها وجوديا او عد مبا
واذا اخذت مع شي اخر يقال لها الماهية من حيث
لا هي ليست الا هي وان كانت معها اشيا فماهية
الجسم من حيث هو جوهر قابل للابعاد وهي من تلك الحيثية
ليست موجودة ولا معدومة ولا خارجية ولا ذهنية
ولا كلية ولا جزئية ولا فاعلة ولا منفعلة لا على معنى
انها اذا اخذت من تلك الحيثية تكون خالية عن شي
من المتقابلات فان ذلك ح بل على معنى ان شيا منها
ح لا يكون نفسها ولا داخلا فيها واذا اخذت
ماهية الجسم من حيث الموجودية مثلا كانت حقيقية

من حيث انها موجودة السادس الماهية اما بسيطة
لا تلتئم من معان مختلفة او مركبة من خلافها وكل منهما
اما حقيقية يكون بحسب نفس الامر اي لا يكون فيه
شائبة الفرض والتقدير او اعتبارية بخلافها والاعتبارية
اما وجودية او عدمية كالواهب سبحانه والنقطة والوجود
وجود الوجود والوحدة والعدم والامكان الخاص والبيت
والمركب من الجنس والفصل وقد علم من ذلك ان الشيء الواحد
يكون حقيقيا واعتباريا وهي مطلقا مجعولة بمعنى
ان الفاعل جعلها متقررة في الخارج فان موثر الشيء
لا بد ان يوثر في ماهيته بان يجعلها في الخارج هو
الموجود وذلك لان الموثر عند الاتحاد كما يقتضي الوجود
يقتضي الماهية من حيث هي بل اقتضا الماهية بالحقيقة
اصل واقتضا الوجود ضمني لانه لو لم يقتضيها للزوم
تحققها منه من غير تحقق ماهية اخرى يكون ترجيحا
من غير مرجح ولان الماهية من حيث هي ان كانت
ثابتة في نفس الامر يلزم قيام الصفة الوجودية
بالمعدوم حال حصول العدم لان الثبوت وجودي

وان كانت

دان كانت منتفية من جميع الوجوه فثبوتها باى وجه
ثم يكون بغيرها فلزم من هذا صدور الاثنين عن المؤثر
الماهية والوجود وايضا لا شك ان النار مثلا تقتضى
نفس الحرارة وتحصلها فى الخارج وانكار هذا لانه
ضرورى ولا نعنى بالتاثير الا الاقتضا هذا هو القول
الصحيح والحق الصريح خلافا للفلاسفة وبعض المعتزلة
واحتجوا بان كل ماهية فرضت فهى فى نفس الامر تلك
الماهية سوا كانت موجودة او معدومة فرضت ثم اى
لو لم تكن تلك الماهية الا عند الوجود لكان كونها
هى عند الوجود بالغير فاذا فرض ارتفاع ذلك الغير
لزم ان لا تكون الماهية تلك الماهية فلزم ان لا
يكون السواد الموجود سوادا وهو مح والجواب انا لا
ان عند ارتفاع ذلك الغير يبقى السواد موجودا حتى يلزم
المح بل كما لا يبقى السواد لا يبقى الوجود بل يلزم ان لا
يكون السواد المعدوم سوادا وهو غير مح بل
هو عين النزاع واول المسئلة ان سائر الماهية
اذا وجدت تكيف بها من المعانى المخصوصة اما

لعلهم ارادوا ان كونها غير مجعول له انها فى نفسها
لكنها اذا لا تعلق لها بين التاثير ونفسه حتى ينضم
كذا اذا لا تجعل وتحقق من ينضم الى
بوسط جعل فى الخارج ابتدا
سوى كونها تتميز فى الخارج ولا تحقق فى الذات الى
انها فى نفسها ولا تحقق فى ...
الجعل وتجعله ولا تفرق فلعل الصورة هى
والتركيب فى ذلك وان فاضة الصورة العقل
فى تاليف الاصل والفعل الذى ذكره هى
الا انه مستقصا الى الجعل مطلقا نا ذكره هى
انها فى نفسها غير مجعولة مطلقا والمركبة مع
كونها متقومة مجعولة له بالنظر الى
قطع النظر عن الحقق مجعول ١٢
تاليفه خلاف البسيط

بالماهية كالشعاع الذي للشمس ان كان بالحقيقة
لساير الاشعة او بالاضافة كشعاع الشمس ان لم
يكن مغايرا لها بالحقيقة ما لا يمكن لشي اخر اصلا
فتخصص الماهية بتلك المعاني بحيث لا يبقى امكان
وقوع الاشتراك فيها فما تخصص به الماهية يسمى
تعينا وتشخصا والمركب منه ومن الماهية او الماهية
المعروضة له من حيث انها معروضة له على الاختلاف
يسمى هوية والحق هو الثاني فالتعين صفة غير الوجود
عن كل ما عداه في الخارج والذهن فيكون غير الماهية
لانها مشتركة وغير الوجود وايضا لانه متاخر عنه
بالطبع لان الشي ما لم يوجد لم يتعين والحق علته تحقق
الماهية في الخارج لان كل احد يعلم بالضرورة ان الماهية
اذا تحققت في الخارج صارت شيا واحدا مخصوصا
لا يمكن التعدد فيه ولا الاشتراك اصلا فتحققها
في تعينها فهو علة له التام لماهية الماخوذة
بشرط شي اي الموجودة قد تكون علة اي ما يتوقف
عليه الشي وهو اما تام او غيره والتام جميع ما

يتوقف

يتوقف فيجب تحقق المعلول عند تحققه لان التاثير
التام وكذا القبول التام من اجزاء العلة التامة
لانهما مما يتوقف عليه تحقق المعلول وبالعكس
اى يجب تحقق العلة التامة عند تحقق معلولها
لان الشىء لا يوجد بدون ما يتوقف هو عليه وكذا
يجب عدم المعلول عند عدمها وبالعكس فعلة وجود
الشىء وجودها وعلة عدمه عدمها وهذا ما قيل علة العدم
عدم العلة لا غير خلافا لاكثر المتكلمين وما تمسك
به بعضهم من حديث البناء مدفوع بان البناء علة للاتحاد
لا للبقاء ويلزم عدم الاتحاد وقد بان بما ذكر ان البسيطة
لا يكون تامة وغير التامة خمسة لانه اما جزء للشىء
او لا والاول علة الماهية والثانى علة الوجود وعلة
الماهية ان بها الشىء بالقوة فهى العلة المادية
وان كان بالفعل فهى علة الصورية وعلة الوجود
ان كان بها الوجود فالعلة الفاعلية والا فان
كان لاجلها الوجود فالغائية والا فالشرط
ويندرج فيه عدة اشيا كالالة وارتفاع المانع وغيرها

والغاية علة بماهيتها ومعلولة بوجودها لان
وجودها متاخرة عن وجود المعلول لنا نمنع
العلة المؤثرة يجب ان تكون موجودة سوا كانت
علة المنفصل او لصفة من صفاتها لان المعدوم
في الخارج لا يقتضي فيه شيا وما قيل من انها من
حيث هي يجوز ان تقتضي صفة من صفات انفسها
كماهية الثلاثة للفردية وماهية النار للحرارة
من حيث انها موجودة في الخارج بل التحقيق ان الشي
ما لم يتحقق باحد نحوي التحقق لا يثبت له شي من الامور
الثبوتية ولا يوصف بها اذ المعدوم مسلوب عن نفسه
فضل عن ثبوت شي له حتى انه مع كونه متصفا بالعدمية
لو اريد الحكم بها عليه لوجب تحققه في العقل
فان قلت ارتفاع المانع وكذا المعد عدما من العلل
الناقصة والعلية كون الشي محتاجا اليه وهو من
الامور الوجودية فجاز ثبوت الوجودي للمعدوم قلت
لا نم قيامها بالمعدوم بل الموجود بالعقل وهذا النحو
من التحقق كاف في قيام الثبوتي لشي فان معنى قولهم

ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت المثبت له ان ثبوته في نفس
الامر نوع ثبوته فيها والموجود في العقل موجود
فيها ولو سلم بمعنى علتيهما عدم كونهما مستغني عنهما
ضرورة امتناع الحمل على النقيض بمواطاة والحاصل
ان ما عدوها لوازم الماهية معنى لزومها لها انها
اينما وجدت كانت غير منفكة عنها ولا اختصاص
للزومها باحد الوجودين لا انها من غير التحقيق
بوجه مقتضيه لشيء او قابله له كيف والاقتضا وكذا
القبول من الامور الوجودية المستلزمة ثبوتها لشيء
ثبوته في نفس الامر والعدم ليس ثبوتي ولهذا النصف
المعدوم بوسنزيدك بيانا ان شا الله العزيز
وهي اما علة للتحقق او للبقاء ونحو كون الواحد
علة لهما كمماسة النار للجسم القابل للاحراق
وقد يكون لاحدهما دون الاخر كالبنا فانه مع
انما له علة لتحقق البنا دون بقاه اذ هو سنده
التيام الاجزا والدعايم وتماسكها وعدم ورود
المهدم وسبب بقاه جاز تاخره عن المسبب

كاشتعال الفتيلة بمجاسة النار وبقاؤه باضافة
الدهن بعد الاشتعال وانكر المتكلمون علة البقاء
لاعتقادهم كون الوجود اولى حال البقا العا سُسٍر
الحدوث كون الوجود مسبوقا بالعدم والقدم كونه
غير مسبوق به والحادث الموجود المسبوق بالعدم والقديم
الموجود الغير مسبوق بالعدم وقال اكثر المتكلمين
الحدوث هو الخروج من العدم الى الوجود المقالة الثانية
في الالهيات وفيه مطالب الاول بيان وجوده تعالى
تنبيها عليه واثبات ان حقيقته تعالى وجود خاص مجرد
عن المقارنة اقول وبالله التوفيق الوجود اما خاص او
عام والخاص اما عين الشي ونفس حقيقته او مقتضاه
ولازمه اولا هذا ولا ذاك بل زايد عليه غير لازم
له والذي هو عين الشي اولازمه على الاختلاف هو
الوجود الواجبي والزايد الغير اللازم هو الامكاني
جوهريا وعرضيا استقلالا ولا على الاختلاف
خلافا للشيخ قدس الله سره فانه ذهب الى ان وجود
كل شي عينه واجبا او ممكنا وسيحقق مراده ان شا

الله وحده والعام هو المفهوم المطلق المقول على
تلك الوجودات قولا عرضيا على سبيل التشكيك
والذي هو عين الشي متحقق بنفسه موجود حقيقة
مستحق بذاته لاطلاق اسم الموجود عليه وما هو لازم
للشي وان كان يتحقق ذلك الشي به لا بنفسه الا انه
غير محتاج فيه الى غيره لكونه مقتضاه ولازمه فهو
ايضا مستحق لاطلاق اسم الموجود عليه حقيقة لان وجوده
من ذاته لا من غيره وما عداه من الموجودات الممكنة غير
متحقق بنفسها ولا مستحقة لاسم الموجود في حدود
ذواتها بل الاصل فيها العدم ووجوداتها فايضة من
الموجود الاول الواجب وجوده حسب اختياره فهو
نعم علة فاعلية لها بمعنى انه نعم يجعل ماهياتها متحققة
متقررة في العين في زمان ومكان وبشرط لكن تعليله الزمان
غير تامه لامتناع التخلف وان عرفت هذا فنقول لابد من
الموجود الاول المتحقق بنفسه الغير المحتاج في وجوده
الى غيره ليتحقق غيره ويبقى لانه هو المفيض والمنبع الباقي
لفيضان الوجود والبقاء والا فلا يمكن شي اصلا ولا

بقاؤه قطعًا اذ البقا كالوجود يستدعي موثرا كما مر
نقضًا العقل بجواز وجود الممتنع انه كان الوجود عنه
ملزوم لقضايه بوقوعه ضربه بانحصار الموجود في واجب
الوجود وممكنه وبانه ليس يمكن ايجاد الممكن ولا ابقاؤه
لنفسه لما تقرر من تساوي طرفي النقيض بالنسبة اليه
والوجود يستدعي مقتضيا كما يقتضي ارتفاع المانع بخلاف
العدم فانه يكفيه انتفا العلة التامة اذ الاصل في الحادث
العدم واذا لم يوجد علة وجوده بقي على حاله وقضاه بوقوع
موجود واجب الوجود موجد الممكن سواه لم يتوقف
الا على تصور الاطراف على ما هو مناط الحكم فالعاقل
الفطن اذا تعقل طرفي قولنا واجب الوجود موجود او يحتاج
اليه لوجود الممكن او المؤثر في وجود الممكنات موجود على ما
هو مناط الحكم لم ينفصل بينهما وبين قولنا الممكن يحتاج الى المؤثر
فضلا بعترته والفاصل المتوقف بعد تصور الطرفين
على ما ذكرنا اما ناقص الغريزة او مدنس الفطرة بالعقايد
الفاسدة فهو اذن بمنزلة الضروريات الاولية في الجلا
فمن عاني في اثبات هذا المطلب الجلي بايراد الادلة الخفية

الموقوفة على مقدمات اخفى من المط فقد رام سئمن الصبح في الليلة الظلما وما استدلوا به من لزوم الدوام الدو وبطلانهما ننبه انك قد عرفت ان الممكن لا يمكن ان يتحقق ما لم يوجد الفاعل وما لم يوجد لا يمكن ان يوجد بعد فرض انتفا الموجود بنفسه لا يمكن وجود ممكن فضلا عن الاتحاد فعرض تاثيره من قبيل فرض ذات زيد كليا فتامل فان قلت قد مر في صدر المطلب ان الاختلاف واقع بين العقلا في عينية وجود الواجب وغيريته فما القول الفصل قلت القول الفصل انه عين حقيقة الواجب تعالى ولا بد لذلك من بيان اذ هو اخفى النظريات فاقول بعون الله الموفق للوصول الى ذروة اليقين الحق ان الحق سبحانه هو الوجود الخاص المجرد عن المقارنة وليس له حقيقة سوى الوجود ووجوده هو به موجود الا انه لو كان للواجب سبحانه وجود زايد عليه غيره يكون به موجودا لكان ذلك الوجود ممكنا لامتناع تعدد الواجب بالذات وسيقيم البرهان الباهر عليه ان شا الله وجل ولوجوب

جب

قيامه بالذات لكونه صفة لها والصفة مفتقرة
الى الموصوف في القيام والتحقق فوجود الواجب ممكن
وكل ممكن محتاج الى المؤثر لامكانه ولو كان قديما
بالعرض والتقدير فوجود الواجب محتاج الى المؤثر
فيه اما الذات او غيرها لا سبيل الى الثاني لاستلزامه
الانقلاب فالمؤثر انما هو الذات فتاثيره فيه اما بافادته
الوجود اي بجعله موجودا في نفسه او باثباته لنفسه
وكلاهما باطل الاول فلانه لا معنى لافادة الوجود
للوجود ولانه مناف لوجوبه ولان الماهية ما لم يوجد
لا يمكن ان يوجد شيئا غيرها بالاتفاق مع انه غير
مقصودة الثاني فلانه يستلزم سبق انتفائه
عنه اذا التاثير يوجب انتفاءها وقتا ما وهو ينافي
كونه لازما ومقتضاه اذا العدم ينافي العدم ولنا
ايضا ان نقرره بوجه اخصر وهو ان يقال اذا كان الوجود
زايدا كان ممكنا وهو قديم لكونه مقتضى الذات
فاتصف بصفتين متنافيين اثرا واقتضا اذ الامكان
يستدعي الحاجة والقدم يستدعي عدم الحاجة فيلزم

ان

ان يتصف الوجود بالحاجة وعدمها وهو
اجتماعها المتقضين وان يقرر لا بوجه اشمل
وهو ان الوجود اذا كان زايدا ممكنا فاما ان
يكون قديما او محدثا ضرورة امتناع كونه
معدوما كما سنبينه لا سبيل لشي منهما اما الى
الاول فلان التاثير في القديم يجوز الامكان بوجه
واما الى الثاني فلانه يلزم جواز انفكاك
الوجود عن الواجب وهو ظ فان قلت علة
الحاجة عندهم الحدوث وحده او شطرا او شرطا
لا الامكان قلت سنبين في بحث الصفات
انه لا يجوز ان يكون الحدوث علة الحاجة مطلقا
بما لا مزيد عليه ان شا الله الغني ولانه لو كان الواجب
وجود زايد على حقيقته يكون به موجودا لزم
امكانه والتالي باطل فكذا المقدم بيان الملازمة
ان الواجب على ما فسروه به ما يقتضي ذاته وجوده
اي يكون ذاته كافية مستقلة في كونه موجودا غير
محتاجة الى امر اخر غيرها فاذا جوز ان يكون هناك

صنعة محتاج اليها في كونها موجودة لم يكن الذات
وحدها كافية مستقلة في كونها موجودة فلم يكن
الواجب واجبا فيكون ممكنا وهو ممتنع للزوم الانقلاب
لا يقال موجب الامكان الاحتياج الى غير الوجود في
الوجود مطلقا اذا كان الوجود مستفادا من الغير
لانا نقول هذا الكلام خارج عن قانون التوجيه لانه اذا سلم
ان الواجب ما ذكر كان الحاجة في الوجود الى الغير مطلقا
مستلزما للامكان سواء كان المحتاج اليه الوجود لنفسه
او غيره الا يرى انه لا يمكن ان يكون مركبا من اجزاء
وجوداتها من ذاته ومقتضاة له فان قلت ما هو
مسلم هو ان الواجب ما لا احتياج في وجوده الى فاعل موجد
وهذا معنى ما يقتضيه ذاته وجوده لا ما لا احتياج الى الاجزاء
القديمة الازلية المقتضاة له في الوجود ومثل هذا
الاحتياج لا ينافي الوجوب فلا يكون التركيب مطلقا مستلزما
للامكان قلت ليس معنى ما يقتضي ذاته ما ذكرت بل معناه ان
الواجب موجود يقتضي ذاته كونه موجودا اي لا يكون محتاجا
في كونه موجودا الى امر من غيره فاذا فرض ان الوجود غير محتاج اليه لا انتفاء

الواجب

الواجب به كان علة له وما يحتاج في اتصافه
بالوجود الى علة سوى نفسه فهو ممكن واما ابطال
القول بالتركيب مطلقا فلانه لو كان مركبا فلا يخلو من
ان يكون جزء من اجزائه ممكنا اولا فان كان
فقد احتاج الى المؤثر واحتاج المركب ايضا اليه لانه
يحتاج الى الجزء والمحتاج الى المحتاج الى الشي محتاج
الى ذلك الشي وان لم يكن لزم تعدد الواجب لذاته
ولانه لو تركب لزم الدور لان الكل يحتاج الى الجزء في الوجود
وكذا الجزء ههنا لان الكل واجب ولانه لو تركب
فاما ان يكون كل من الاجزاء واجبة او ممكنة او بعض
منها هذه وبعضها تلك لا سبيل الى الاول لامتناع
تعدد الواجب ولا الى الثاني لان المركب من الممكنات
ممكن اذ الكل ليس الا جميع الاجزاء ولا الى الثالث
لان المركب من الواجب والممكن ممكن اذ المجموع غير
مستغن عن المؤثر وهذا بديع نفيس ولانه لو كان
زايدا لكان ممكنا والممكن يجب ان لا يلزم من
فرض وجوده ولا من فرض انتفايه مع ان الوجود الواجب

اذا كان زايدا يلزم من فرض كل من طرفيه مح اما لزوم
الاستحالة من فرض وجوده فلانه لو كان موجودا
لكان اما موجودا بنفسه او بغيره وكلاهما
بطل اما الاول فلانه يلزم ان ينقلب الممكن واجبا
وان يتعدد الواجب لانا لا نعني بالواجب الا ما
يكون موجودا بل ويلزم ان لا يكون الذات واجبة
لان الوجود اذا كان موجودا بنفسه كان قايما
بنفسه فيستحيل ان يقوم بشي وما لا يقوم الوجود
به لا يكون واجبا فيلزم انقلاب الواجب او زيادة
تسمع على ان في هذا اعترافا بمطلوبنا ونفيا لدعواهم
واما الثاني فلانه لو كان موجودا بوجود هو غيره
فهذا الوجود اما موجود بنفسه او بغيره فيلزم
ما ذكرنا والدور او التسلسل لا يقال لم لا يجوز ان يكون
الوجود الغير غير موجود لان الفرض وجود الوجود
مع ان انضمام غير الموجود الى مثله لا يفيد الوجود
واما لزوم الاستحالة من فرض انتفايه فلانه
لو انتفى لزم ان لا يكون الواجب واجبا لانه انما

بكونه

يكن واجبا اذا كان موجودًا يمتنع العدم واذ جوز
كون الوجود معدومًا جوز ان لا يكون الواجب
موجودا فلا يكون الواجب واجبا لا يقال لم لا
يجوز ان يكون معدوما ثابتا للواجب لازما
له لانه لو جاز كونه معدوما لم يعد ثباته بغير
الموجود كونه موجودًا الا ان اتصاف غير الموجود
بمثله لا يفيد الوجود فان قلت انه جاز العدم
لكنه واجب بالواجب قلت اما ان يراد بوجوبه
بالواجب وجوب وجوده في نفسه او يراد وجوب
وجوده للواجب اي الوجود الرابطي و الاول مع
كونه غير معقول غير نافع والثاني يستلزم ان توجب
الماهية المعدومة وجود شيء لنفسها اذ الوجود
لا يقتضي ما هو حاصل له و بطل فان قلت
الموجب انما هي الماهية من حيث هي لا المتصفة
باحد النقيضين قلت من حيث هي لا تكون
علة مؤثرة ضرورة ان التاثير والاثبات فرع
الوجود فانه قلت لا يريد بوجوبه بالذات

من حيث هي ان يكون الذات موثرة فيه باعطا الوجود
له او بجعل نفسها متصفة به لان اتصافها به قديم
والتاثير في القديم غير ممكن بل يريد فيه كونها متصفة
ومستلزمة له وهذا هو المراد بعلية الذات والاقتضا
والاستلزام لا يقتضيان تقدمها بالوجود قلت
لا نسلم ان الاستلزام واللزوم بين الشيئين انما يتحقق
بان يكون احدهما علة للاخر او يكونا معلولي
علة اخرى والثاني منتف هناك ولذا علية
الوصف للذات وهو ظ فتكون الذات علة قابلية
او فاعلية او كلتيهما والحق الاخير لان الايجاب والامتنا
وامثالها افعال قايمة بالذات ح وما يقوم
به الفعل فاعل لا محالة والعلة الفاعلية يجب
تقدمها بالوجود على المعلول ولو سلم فلا شك
ان الايجاب وامثاله امور وجودية يستلزم ثبوتها
لشي ثبوت ذلك الشي في نفس الامر ولا ينكر هذا
الا مكابر او ناقص النظر واما قولك التاثير
في القديم غير ممكن فعليك لا لك لانك اذا عرفت

بالمغايرة والامكان لزمك الاعتراف بالحاجة
الى المؤثر والمرجح ولانه لو كان زايدا لكان اقتضا الماهية
اياه اما قبل الاتصاف بها او بعده وكلاهما باطل
اما الاول فلان المعدومة لا تقتضي شيا وهو ظ
وكذا من حيث هي لان الماهية في تلك المرتبة لا تتصف
بشي من الصفات الفعلية لانها موجودات خارجية
ولا بالامور الثبوتية لان ثبوتها لشي يقتضي
ثبوت ذلك الشي والماهية المرتبة غير ثابتة بل هي
كالهيولى الاولى الخالية عن الصور كلها مما ذكره
بعض المتاخرين من انا لا نم ان المقتضي لوجوده
نفسه يلزم تقدمه عليه بالوجود مما لا يجدي بطايل
لانه كلام جدلي خال عن التحقيق على ان قولهم فيامه
بالماهية من حيث هي هو مقتضى الماهية من حيث
هي مما لا يتحصل له بعد النظر الصايب لان حاصله
ان الوجود قايم او مقتضى بما لوحظ واعتبر مجردا
عما سواه من اللواحق وهو نفس الصورة في الواقع
مع قطع النظر عن ملاحظتها واعتبارها معراة

متصفة باحد النقيضين والا لزم ارتفاعهما فخلوها عن احدهما في نفس الامر فلو قام الوجود في نفس الامر بها لقام المتصفة باحدهما البتة ولا دخل للاعتبار والملاحظة في ذلك وكذا القول في الاقتضا ومعنى قولهم انها من حيث هي ليست كذا وكذا ان شيئا من العوارض ليست نفسها ولا داخلا فيها على ما مر مما اشتهر بينهم من قيام الوجود بالماهية من حيث هي وهو مقتضى الماهية من حيث هي مجردة وقيل وقال واما الثاني فلستلزامه المحال فان قلت التقضية هي الماهية مع الوجود زمانا لا اتصافا قلت غير المتصفة بالوجود لا يمكن تاثيره في شي وافادته للوجود اذ المفيد ايجابا او اختيارا يجب ان يكون حقيقة من الحقائق الا الموجود اتفاقا من اهل التحقيق فلا تاثير ولا افادة ولا اقتضا الا للموجود من حيث هو موجود ولهذا قالوا الوجود مبدا الاثار ومظهر الاحكام فمدار العلة بالاقتضا انما هو الوجود ولانه لو زاد

لكان هناك امور اربعة الماهية والوجود
والاقتضا والاتصاف ضرورة تغاير الصفات
والنسب للموصوفات والمنسوب اليها وح نقول الا تتضاء
الذي هو التاثير اما في الوجود او في الاتصاف اذ لا
معنى لتاثير الماهية في نفسها والتاثير في الوجود
لو جوز لاحدى نفعالان التاثير فيه انما هو جعله
متقررا لاجعل الماهية متقررة فاذن التاثير في
الاتصاف وهو امر ثابت في الواقع فالتاثير فيه انما نه
بالثبوت لما مر فيلزم التسلسل في الامور الواقعة
لا الفرضية الاعتبارية لينقطع بانقطاع الاعتبار
ويمكن الجواب ولانه لو كان زايدا لكان اما
موجودا او معدوما وكلاهما مح اما الاول فلانه
اما موجود بنفسه او بايجاد الذات او غيرها والاول
يستلزم وجوبه بالذات والثاني يوجب ايجاد غير
الموجود لغيره والثالث يقتضي امكان الواجب
وبطلان الكل واضح مع انه يلزم ح قيام الموجود
بالمعدوم واستحالته ضرورية واما الثاني فلانه

يلزم ان يكون المعدوم موجود القيام امر غير
موجود به وهو ايضا باطل لان اتصاف المعدوم بمثله
والاتصاف ايضا اعتباري لا يوجب الوجود
كيف وانضمام المعدوم الى الموجود يوجب الحكم
بعدومية الكل فما الظن بما اذا كان الكل
معدوما لا يقال المختار انه موجود قيامه بالماهية
من حيث هي لانا نقول لا يصح هذا الاختيار لانا
قد ابطلنا كونه موجودا وايضا الظاهر انه لو كان
زايدا لكان امرا منضما او حاصلا به فلا يكون
موجودا والقول بالقيام بالماهية غير نافع لانه
قد مر انها من حيث هي لا تقتضي شيئا سيما وجودا
موجودا واعطا الغير بعضي الى الانقلاب فلذلك
هذا جار في الممكنات ايضا قلت لو كان زايدا عليها
وقايما بها في الخارج كما زعموا وليس كذلك اذ المتحقق
في الخارج انما هو الماهية المتحققة الى تسمين نفسها
ووجودها فالوجود من الامور التحليلية الانتزاعية
والتحقيق على ما مر في المبادي ان الموثر يجعل

الماهية

الماهية تلك في الخارج فبالضرورة يكون
متحققة منفردة فيه ثم العقل ينتزع منها معنى تحقق
به وهو الوجود ولهذا ذهب الشيخ قدس الله
سره الى ان وجود كل شي عين ماهيته من بدا به
ان ليس في الخارج شي هو الماهية ولاخر هو الوجود
فان قلت اذا كان من الانتزاعيات العقلية
فزيادته انما هو في العقل لا العين فليكن في الواجب
كذلك قلت من ذهب الى ان الوجود زايدا بالواجب
غير قايل بالوجود الذهني بل حاصر نفس الامر
في الخارج فلو زاد الوجود في نفس الامر لزاد في
الخارج على انه لو اعترف به انتقض الحد له نفعا
اذ التحليل انما يكون بتميز كل من الماهية والوجود
عن الاخر وهو انما يمكن اذا امكن للعقل تعقل
كل منهما منفردا ممتازا عن الاخر ولا يخفى انه لا
يمكن للعقل تعقل ماهية الواجب ووجوده
الخاص الذي هو به موجود منفردين ممتازين

فانهم ثم ان قولهم ما يقتضي ذاته وجوده يشعر عنا
قصدهم لانفسهم اذ ليس شي يقتضي الوجود لذاته اي
كونه موجوداً سوى الوجود كما انه ليس شي يقتضي
الاضاءة لذاته اي كونه مضيئاً سوى الضوء فما
صرحوا به من المغايرة الماهية له وزيادته عليها
تناقض لا يقال لم لا يجوز ان يكون مرادهم بالمغايرة
ان للواجب ماهية هي الوجود الخاص وجوداً
هو هذا الامر الاضافي الزايد المغاير له لانا نقول
ح لا وجه للنزاع اذ لا يمكن لاحد من العقلاء دعوى
عينية الوجود بهذا المعنى فما ذهبوا اليه بعيد
عن الحق فالحق ان الحق سبحانه هو الوجود الخاص
المجرد عن المقارنة المتحقق بنفسه المبدا
لجميع الممكنات الخالف لوجوداتها بالحقيقة الغني
في التحقق عن الوجود المطلق وغيره من الاسباب
والعوارض وان كان مشاركاً لها في وقوع الوجود
المطلق عليه ووقوع امر خارج غير مقوم الا انه
الا

لا يمكن ادراك هذا الوجود المقدس كنها ولهذا تحير
العقلاء في تحقيق كنه الوجود وما ادعوا بداهة تصوره
هو هذا العرض فلا بد ان الوجود الخاص يحتاج الى
الوجود المطلق ضرورة امتناع تحقق الخاص بدون
العام ولان الامر الذي بلغ في الضعف الى حيث لا
يستقل بالمفهومية لكونه امرا اضافيا وهو
الكون في العين كيف صار في حق الواجب تعالى
اذا تا مستقلا بنفسه مبدا الاستقلال كل مستقل
كما ذكره الامام والجواب منه لما عرفت ان صدق الكون
المطلق عليه صدق العرض اللازم على المعروض
بمعنى كونه فرد اللوجود المطلق انه معروض له
والوجود محمول عليه اشتقاقا ويجوز ان يكون
فردا للوجود بحسب صدقه عليه مواطاة لا بمعنى
الاضافي الاعتباري بل بمعنى مبدا الاثار ومظهر
الاحكام في قولنا المبدا لجميع الممكنات اشارة
الى هذا فان قلت قولك المحقق بنفسه والموجود د
بنفسه كما مر هناك وفي صدر المطلب ايضا يشعر

بجواز اتصاف الشي بنفسه اذ المتحقق ذات
موصوف بالوجود واستحالته بنفيه ضرورة
ان الاتصاف نسبة تقتضي تغاير المنتسبين بل
الصحيح ان الوجود موجود في نفسه لا بوجود بنفسه
كما ان الضوء مضيء بنفسه لا مضي بنفسه قلت هذه
مناقشة لفظية راجعة الى اللغة مبنية على جعل
الباء صلة الموجود ونحن لا نعني بقولنا متحقق موجود
بنفسه انه متصف بوجود هو نفسه بل نعني
به انه متصف بوجوده الخاص اي بكونه موجودا
بسبب نفسه والحاصل ان مصحح اطلاق الوجود
الخاص اي الحصة من الوجود المطلق وحمله عليه
اشتقاقا انما هو نفسه لا غيره الذي هو الوجود
الزايد عليه القايم به مرجعه الى انه غير مفتقر
في تحققه الى غيره الذي هو الوجود سواء كان
منه او من غيره كما ان قولنا قايم قيوم بنفسه ليس
معناه انه متصف بقيام هو نفسه بل معناه انه
غير محتاج الى ما يقوم به بل ذاته كافية في قيامه

ومثل هذه الارادة من مثل هذه العبارة شايع ذايع من غير تنكير لانه اذا اتضح المرام فلا يعبا بما يفهم من ظاهر الكلام وكان التعين بالمشتقات لضرورة وطيق النطق لانه يتعذر او يتعسر التعبير عن هذا المقصود في هذه اللغة الا بالمشتق او بما هو في معناه والامر فيه سهل فقولك الوجود وجود والبياض بياض صحيح دون قولك الموجود ولا ابيض وانما لم يلتفت الى التغاير الاعتباري كما في علم الشيء بنفسه لانه لا ضرورة تلجي اليه مع ان بين الصورتين فرق وانهم المطلب الثاني بيان استلزام الوجوب الذاتي لجميع الصفات الكمالية وهو من الغوامض التي لم يحم احد حولها اقول وبالله التوفيق اذا ثبت وجود وجوبه تعالى فقد ثبت اتصافه بجميع الصفات الكمالية بيان الملازمة يستدعي النظر في الوجود ووجوبه والصفات الكمالية الاخرى ولا يمكن النظر فيها كنها كما لا يخفى بل من حيث اللوازم والخواص والاثار والمفهوم من الوجود

لغة هو المعنى الاضافي المعبر عنه بالكون او بالحاصل
به وعرفا رسميا بما هو مبدا الاثار ومظهر الاحكام
وبعبارة اخرى ما يترتب عليه الاثار ويظهر منه
الاحكام واثر الشي ما يجب حصوله ويمتنع انفكاكه
عنه وحكم الشي ما يختص به كالاضاءة والتسخين
والاحراق بالنسبة الى وجود النار ومثالنا بالحقيقة
مودى المعطوفين واحد ويمكن تخصيص احدهما
بالصفات والاخر بالافعال والمفهوم من وجوبه
لغة ثبوته وتاكده وعرفا كونه غير مسبوق
بالعدم ولا ملحوق له او كونه غير مفتقر الى غيره
في الحصول فواجب الوجود وجب دوامه وبقاؤه
وامتنع زواله وفناؤه ولزمه دوام ترتب الاثار
والاحكام والمفهوم من الصفة معنى قايم بشي او معنى
ينسب الى شي ثبوتا وانتفاء وهي اما ثبوتية او
عدمية والثبوتية اما حقيقية لا يكون مفهوما
بها بالقياس الى الغير او اضافية بخلافها وهي
اما بالقياس الى صفة من صفات الله تعالى كالوجوب

والبقاعند البعض او بالقياس الى شي آخر
كالايجاد والاعدام وللحقيقة اما ذات تعلق
اولا والعدميات كلها اضافيات اذ الاعدام
مقيسة الى ملكاتها كالحياة والقدرة والغنى
فالصفات كلها تستدعي محلا تقوم به وذوات
التعلقات تستدعي امورا تتعلق بها اذا عرفت
ذلك فنقول يجب اتصاف الواجب تعالى بجميع تلك
الصفات لانه لولم يتصف بها على سبيل الوجوب
لم يكن لدوام الخواص والاثار ولم يوجد ما يقوم
به تلك الصفات والاحكام اما الاول فظ واما
الثانية فلان الموجود اما واجب او ممكن واتصاف
الممكن بها بالذات مح لان وجوده الذي هو منبع
تلك الكمالات فايض من الواجب فلتعلق بالمنبع
فتعين ان المتصف بها بالذات على الدوام هو
الواجب والالم يوجد محل تقوم به واذ صح الاشك
في امكان الواجب تع بهذه الصفات فلو لم
يتصف بها بالفعل وجوبا لزم افتقاره في اتصا فه

بها بالفعل الى ما سواه وهو ممكن قطعا واتفاقا
وهو باطل اما اولا فلان ضرورة العقل قاضية بان
ما هو محتاج الى شي في اصل تلك الكمالات
ومبناها لا يمكن ان يكون محتاجا اليه فيما يتفرع
عليه لانه لما لم يمكن من تحصيل الاصل بالذات
فكيف يمكن من تحصيل الفرع بالذات ليكون محتاجا
اليه فيه واما ثانيا فلانا لو فرضنا ان الممكن محتاج
اليه في حصول الكمالات للواجب سبحانه لزم ان
نفرض انه متصف بها بالذات ليفيضها عليه ونستمدها
هو منه ولما كان اتصافه بها بالذات بدون الاتصاف
بالوجود بالذات محالا اذ المعدوم لا يتصف بها
بالذات وجب ان يتصف بالوجود ايضا بالذات
فانقلب الممكن واجبا وبالعكس وهذا بيان جلي
يشمل الصفات كلها وسنبين ان شاء الله وحده
استلزام الوجوب الذاتي لبعض الصفات بخصوصها
ليكون طريقا موصلا الى معرفة استلزامه للبواقي
اذ لا يمكن تعديد الصفات كلها وبيان استلزامها

لها فرداً فرداً كما لا يخفى فاقول وبالله التوفيق
اذا ثبت وجوب وجوده لعم فقد ثبت انه
قديم ازلي سرمدي باق لان مقابلات هذه
الاوصاف شيء من العدم والفنا وهو مناف
لوجوب الوجود والبقا وانه قيوم قايم بنفسه
لاستلزام نقيضهما الحاجة المستلزمة
للامكان وانه احد واحد اي لا يماثله شيء
ولا يشابهه ذاتا وصفته لان صفته المخصوصة
المقدسة اما الوجود الخاص كما هو الحق او الملزومة
له كما زعم البعض واياما كانت فعلة تعينه
اما هو او هي وعلى التقديرين ينحصر نوعه
في شخصه لان من القضايا المتعارفة عند اهل
العلم ان الشي ما لم يوجد ما لم يتعين وما لم
يتعين لم يوجد على الاختلاف والحق هو
الاول فاذا كان الوجود على الحقيقة او
مقتضاها فالتعين ضروري لامتناع
التخلف فانحصر انواع صفاته في اشخاصها

لانها ذاتية وهذا لحصر نوع الذات في شخصه
فلا يمكن اشتراك الغير فيها فلا شريك للواجب
سبحانه مطلقا لا في الذات ولا في الصفات
وهذا البرهان بديع نفيس فلله الواحد الاحد
الحمد والمنه وانه حي لانه موجود يصح اتصافه
بالعلم والقدرة والسمع والبصر بل بالارادة
والكلام وكل موجود يصح اتصافه بالصفات
المذكورة فهو حي اما الثانية فبينة اتفاقية
واما الاولى فلان الموجود اما واجب او ممكن
ومن الموجودات الممكنة ما يصح اتصافه
بها بل متصفة بها فلو لم يصح اتصاف الواجب
بها لكان ادنى رتبة من الممكن وهذا مع
وضوح فساده يستلزم ان يكون مبدا الممكنات
من الجمادات سبحانه ولانه لو لم يصح اتصافه
بها لكان اما محدوما او جامدا وكلاهما
ينافي الوجوب الذاتي اما الاول فظ واما الثاني
فلان الوجوب الذاتي يستلزم التجرد عن المادة

وغيرهما مما يوجب الحاجة الموجبة للامكان و الجمود
يستلزم عدم التجرد لانه من صفات الماديات والمجرد
تباين المادي فالوجوب تباين الجمود فلو كان الواجب
جامدًا لاجتمع النقيضان ولان الوجوب ضرورة الوجود
والجمود ملزوم لعدم ضرورته لما مر من انه صفة عارضة
للمادين الملزوم للامكان فلو كان الواجب جامدًا لاجتمع
النقيضان او انقلب الوجوب الى الامكان وهما ظاهر
البطلان وايضا لو لم يتصف بالحياة لاتصف بمقابله
سبحانه والمقابل اما عبارة عن عدم تعلق المجرد او حلول
الجوهر اللطيف بالمادة او عن منافيتهما عنها واد
لا مادة فكيف يتصور المقابل فان قلت لا يتصور الحياة
ايضا قلت لو كانت بالمعنى المقابل وليس كذلك بل حيوانه
نعم عبارة عن صفة ذاتية موجبة لصلحية اتصافه نعم
بالادراك والقدرة بخلاف حياة الممكن لانها ليست ذاتية
بل عرضية مشروطة بحصول المادة والتعلق او الحلول
المذكورين فالواجب سبحانه منزه عن الحياة الحاصلة للممكن
ايضا كما انه منزه عن مقابلها وكذا الحال في ساير الصفات

نكما انه تعالى غير متصف بالجهل والعجز مثلا كذلك
غير متصف بالعلم والقدرة الذين للممكن فانهما كيفيتان
حادثتان مسبوقتان بحصول امور اخرجناه دونه
فقولنا لا نتصف بمقابلة الى وجه مختص بما هو معروف
بين الانام من مقابلة الموت للحياة والا فهيهات
هيهات وانه عالم قادر سميع بصير بل مريد متكلم
لانه اذا ثبت استلزام الوجوب للحياة المستلزمة
لهذه الصفات فقد ثبت استلزامه لها ايضا
لان لازم اللازم لازم وبيان استلزام الحياة لها
انه تقرر ان الحي ما يصح اتصافه بهذه الصفات
والواجب حي فيصح اتصافه بها واذ صح اتصافه
بها فهو متصف بها بالفعل اذ لو كان حصولها
له بالقوة لكان ناقصا مستكملا ولكان حصولها
له حادثا فيكون محلا للحوادث واللازمان
باطلان فالملزوم مثلهما اما الملازمة فظ واما
بطلان اللازمين فلان الواجب اذا لم يتصف
بتلك الكمالات بالفعل مع ان الذات المقدسة

متحققة مع ما يلزمها لزم افتقاره فيها الى منفصل
فيكون مستكملا بالغير فلا يكون واجبا
من جميع الجهات هذا وجه استحالة كونه محلا
للحوادث ولانه لو لم يتصف بها بالفعل بعد ان
كان صحيح الاتصاف بها لكان ذلك اما لانتفاء
مقتض او لوجود مانع وكلاهما باطل اما الانتفاء
المقتضي فلانه لا مقتضي اعلى واقوى من الذات الواجبة
المجردة الحي بالذات اذ لو لم تقتضها لبطلت حياته
بل علي الوجود الواجب هو الميل الى الامور والتمكن
من تحصيلها ارادة لها فاذا انتفى الترتيب اللازم
انتفى الملزوم الا ترى انهم قالوا في حياة الممكن
انها كيفية تقتضي الحس والحركة الارادية
فاذا لم يكن حس ولا حركة ارادية لم يكن حياة
وههنا وان لم يكن الحس والحركة الارادية لكن
تجب العلم والقدرة والسمع والبصر والارادة واما
وجود المانع فلانه اما الذات المقدسة او لازمها
او غيرهما والكل في حيز البطلان لمنع الذات وما يلزمها

فلانها اذا اقتضت الوجود والحياة ونحوهما مما
يكون مدارا لتلك الصفات فكيف تتصور منها وهي
اللازم المدار المنع واما منع المنفصل فلانه محتاج
في خروجه من العدم الى الوجود اليه نعم فلا يمكن له المنع
من اتصافه بعض بالكمالات فان قلت سلمنا ان
الواجب حي وان الحي يصح ان يدرك ويقدر لكن
لا نم انه يصح ان يسمع ويبصر وقياس الغائب على
الشاهد غير مستقيم بل الحياة القديمة مخالفة بالحقيقة
للمحدثة كيف لا والحياة القديمة لا يصح قيامها
بالاجسام والمحدثة لا يصح قيامها بالواجب نعم
والقديمة غير مصححة للشهوة والغضب واللذة والالم
ومصححة للعلم القديمة المتعلقة بامور غير متناهية
والحادثة بالعكس واختلاف اللوازم يقتضي اختلاف
الملزومات ولا يلزم من كون الحياة بحيث يترتب عليها
صحة العلم والقدرة كونها بحيث يترتب عليها صحة
السمع والبصر لان الاشتراك في بعض الامور اللازمة
لا يقتضي الاشتراك في جميع الامور من جميع الوجوه

فاذا لا يلزم من كون الحياة في الشاهد مصححة للسمع والبصر كونها مصححة لهما في الغايب لا يقال الحياتان وان اختلفتا بحسب خصوصيتهما لكنهما متماثلتان في مطلق الحياة فالمطلق هو المصحح لانا نقول يحتمل ان يكون الخصوصية التي بها تخالف القديمة المحدثة مانعة من هذه الصحة لابد لنفي ذلك من دليل قلت سلمنا ان الحياة مستلزمة لصحة العلم فقد استلزمت استلزامها لصحة السمع والبصر اذ هما علمان بالحركات المسموعة والمبصرة لا ادراكهما بالحاسة وايضا لا شك ان ادراك الاشيا باعيانها اكمل مطلقا من عدم ادراكها كذلك سيما اذا كان بدون توسط الحاسة ولا شك ايضا ان بعض الممكنات سميع بصير فلو لم يكن الواجب سبحانه سميعا بصيرا لكان الممكن اكمل منه لا يقال السماع اكمل من الحان والحسن الوجه اكمل من غيره وكذا امثالها مع امتناعها على الواجب سبحانه لانا نقول لانم ان المذكورات اكمل مطلقا بل في الحيوانات

بخلاف السميع والبصير فان معناهما مدرك المسموعات
والمبصرات باعيانها ولا ريب فى ان هذا الادراك كمال
فان قلت فعلى هذا ينبغى ان تثبت له الشم والذوق
واللمس مع انه لم يثبت اذ لم يرد فى الكلام العزيز قلت
قيل السر فى عدم ورودها واثباتها ان ملاقات
المشموم والمذوق والملموس شرط لادراكها وفيه نظر
لانه اذا كان السمع والبصر علمين بجزئيات مخصوصة
على وجه مخصوص فلم لا يجوز ان يكون المذكورات
علوما مخصوصة بجزئيات مخصوصة على وجه مخصوص
والنص الواجب اما متصف بتلك الصفات او بمقابلاتها
او بلا شئ منهما والاول المط والثانى يستلزم ان يكون
الموجود المطلق انقص الناقصين اذ هى اعدام كانت
او اضدادا نقايص كما يشهد به العقل والتسليم مع انه
يلزمه على تقدير كونها اعداما ان لا يتصف الواجب الا
بالاعدام وليس هذا الا شارة المعزومات لعابدات
والثالث والرابع يستلزمان اجتماع النقيضين وارتفاعهما
فان قلت هى وما يقابلها متعاقبتان تقابل العدم

والملكة والتضاد واجتماع المتقابلين باحد هذين التقابلين
بط لا ارتفاعهما قلت لو سلم فارتفاع المتقابلان مطلقا
يوجب الحكم بالعدمية او بالجمادية سبحانه ويمكن
اثبات لزوم العلم والقدرة بل السمع والبصر بوجه اخر وهو
ان الواجب اما وجود خاص او مستلزم له وايا ما كان منبعا
لفيضان الوجود فلا يعجز عن افاضته ويتمكن منها والقدرة
مفسرة بالتمكن من الايجاد وينفي العجز عنه او بصفة
يتمكن بها منه والتمكن اذا ثبت وحده فقد ثبت ان ما عداه
يمكن فافاضة الوجود عليه منه وهو مع العجز مح
فالعجز وظيفة الامكان فلو تحقق في الواجب لا انقلب
ممكنا ولهذا بعينه ثبت علمه بل سمعه وبصره الضم عند
من يجعلهما عبارتين عن علمين مخصوصين وهو ظ لان
اعطاء الوجود للممكنات بدون العلم بها وباحوالها
على وجوه مختلفة والخاصية مح لا يقال لم لا يجوز ان يكون
افاضة الوجود منه كافاضة الحرارة من النار والرطوبة
من الماء لان هذا فاسد عند الكل اما عند المتكلمين فلانهم
يثبتون الاختيار واما عند الفلاسفة فلانه يستلزم

نذم جميع الممكنات وهم غير قايلين به مع ان بطلانه واضح ويمكن
بيان لزوم الكلام للوجوب الذاتي بوجه خاص هو ان المراد
بالكلام معنى قايم بذاته سبحانه من شانه التنوع الى انواع
تقصد به الخطاب والانقسام الى اقسام فلو لم يتصف به
لم يمكن له اظهار مراده من بيان حاله واحكامه كذا لك
فيحتاج الى منفصل فلا يكون واجبا من جميع الجهات والقسم
لو ثبت انه علم مخصوص كالسمع والبصر على ما ذهب اليه
بعض المليين من الصوفية والمتكلمين لكان مندرجا تحت
العلم المطلق اللازم له لان فيه نظر الا انه مع قصد الخطاب
دونه فان قلت ما ذكرت من ان كلام الواجب تعالى معنى
قايم بذاته معبر بالكلام النفسي في حيز المنع لان القرآن
كلام الله تعالى وقد اتفق الاصوليين على انه صفة الالفاظ
الدالة على معانيها لانهم عرفوه بانه الكلام المنزل للاعجاز
بسورة منه وحجة الاسلام رحمه الله عرفه بانه ما نقل بين دفتي
المصحف تواترا والانزال والنقل والاعجاز انما تكون
للفظ ولانه لو كان قايما به تعالى لكان قديما وليس كذالك
لان الامر والنهي والاخبار يقتضي المخاطب صفة ولانه تعالى

اخبر بالماضي فلو كان قديما لزم الكذب قلت القرآن
هو الكلام النفسي اي المعنى القائم بذاته تعالى والملفوظ بتلك
الالفاظ فلذلك جاز وصفه بما ذكر والكلام النفسي
معنى معلوم يقع الخطاب به مع المخاطب المعلوم ايضا
موجودة فجاز ان يكون الخطاب به مع مخاطب معلوم يوجد
في زمان اخر قبل او بعد فيكون ذكر الخطاب بحسب وقته
وحاله لاسيما ان الله تعالى ليس تحت زمان لامتناع حصوله
في الحوادث وكونه محاطا بهما فلا يكون له ماض ولا مستقبل
بل يكون نسبة جميع الازمنة اليه واحدة فيخاطب
كل قوم بحسب زمانهم وحالهم وانما يستقبح ذكر في الكلام
الحسي اذ يجب فيه حضور المخاطب الحسي والا لا يستحسن صاحبه
والحق انه واحد جنسي يتنوع بحسب التعلقات والمتعلقات
علما او عينا واختلفوا في لفظه فقيل خلقه الله في اللوح
وقيل لفظ جبرئيل وقيل لفظ النبي صلوات عليهما والحق
هو الاول واما استلزامه للالوهية والربوبية والرحمة
والملك الكبير والقهر والجود والكرم والفيض والموهبة
والعزة والعلو والعظمة وامثالها فلان هذه الصفات

مستقرة ما العلية والعلم والافاضة والافادة ولا شك
ان الواجب من شانه هذه لانه منبع الوجود وفيضانه
فكان محتاجا اليه مطلقا فوجب اتصافه بها ولانه
لو انتفت عنه سبحانه لزم امكانه فان التزامه عنه لزم
لثبوت معا بلاتها المستلزم للامكان المبني عن النقصان
واما استلزامه للسلوب والعدميات فلانه لو لم يكن
ما سلب عنه مسلوبا عنه لكان ممكنا ولنورد ذلك
بعضا فيها ليكون طريقا الى معرفة الباقية فاقول وبالله
التوفيق حقيقة الواجب لا تماثل شيا من الحقايق
ولا تجانسه ولا تناسبه بل تخالفه لساير الحقايق
لذاتها الواجبة لاختصاصها بتلك الصفات المخصوصة
الكاملة المقتضاة لها اذ لو كانت لامر منفصل
لزم افتقاره في وجوبه الى غيره فيكون ممكنا ولو كانت
لامر متصل لعاد الكلام في اختصاصه ودار او
تسلسل وليست بمعلومة لغيره كنهها بل لا يعرف منها
الا الصفات بوجه لانها لو كانت معلومة كنهها
لكانت محاطة علما والمحاط علما او حسا انما هو

الممكن لا الواجب لان حقيقته مخالفة ومباينة
للحقايق لذاتها فلا يمكن للعقل انتزاع صورة
الذاتي عنها بل كمال حالة ادراك الامور
العرضية لازمة او غيرها بوجه من الوجوه
وليست بمركبة لان المركب مفتقر الى جزئه
في الوجود وجزؤه غيره والمفتقر الى الغير ممكن
والكلام عليه مع جوابه قد مر في بحث الوجود
وليست جزء الشيء لانها مبدأ اي علة فاعلية
لما سواه وهي خارجة عن معلولها بالاتفاق
ولانها لو كانت جزء الشيء لكان الكل اما واجبًا
او ممكنًا لا سبيل الى شيء منهما اما الى الاول
فلامتناع تعدد الواجب ولزوم الانقلاب
واما الى الثاني فلان الممكن ما يتساوى طرفاه
والماهية المركبة من الواجب والممكن لا يتساوى
طرفاه لان بعض اجزائه واجب فكيف يتساوى
طرف الكل وجميع الاجزاء ولانها لو كانت جزء
الشيء لكان ذلك الشيء ممكنًا لامتناع كونه

واجباً لما مر فيلزم افتقار الواجب الى نفسه لان
الممكن مفتقر الى الواجب في الوجود فاذا فرض
ان الماهية المركبة من الواجب والممكن يمكن
وجب الحكم بافتقارها الى الواجب ويلزم منه
افتقار كل من اجزائها اليه فيلزم افتقار الواجب
الى نفسه وهو محال للزوم توقف الشي على نفسه وتقدمه
عليه وحصوله قبل حصوله وليست محتاجة في
صفاتها الحقيقية الى غيرها لان صفات الواجب
سبحانه صفات كمال فلو كان شي منها بالغير لزم
استكمال ذاته بالغير فلا يكون واجبا من
جميع جهاته وانما قيدنا الصفات بالحقيقية
لان الاضافيات جاز ان يتوقف على منفصل لانها
اعتباريات كالقبلية والبعدية والمعية والخالقية
والرازقية واشباهها ولا يجوز قيام الحوادث بها
لان الذات الحادث لو كان الذات الواجب تعالى او الصفة
من صفاته الذاتية لزم قدمه واللازم احتياج
الواجب فيه الى منفصل فلا يكون واجبا من جميع الجهات

وليست متحيزة والا لكانت ممكنة لافتقارها
الى الحيز والمتحيزات لا يمكن تحققها بدون اختيارها
ويلزم منه ان لا يكون في شي من الجهات والا لكانت
متحيزة او حالة في المتحيز ولا تتحد بغيرها والا
لكانت ممكنة لان غيرها ممكن ببرهان التوحيد
وليست بجوهر ولا عرض والا لزم امكانها اما لزومه
من كونها عرضا فلافتقار العرض في الوجود الى ما
يحل فيه واما لزومه من كونها جوهرا فلانها تكون
مشاركة للجواهر في الجوهرية والجوهرية ذاتية
فيلزم تركبها المستلزم لامكانها ولا تتلذذ ولا تتالم
لان كلا منهما يوجب نوعا من الانفعال المستلزم للتغير
المستلزم للامكان ونفهم منه انها ليست في زمان
ولا يجري هو عليها واتضح لو كانت في زمان لكانت
محاطة والثاني بطلانا المتقدم مثله ولنكتف بهذا
القدر فانك اذا تاملت في مفهومات السلوبات
امكنك ان تحكم بانه تعالى متصف بسلوبها فتامل
وربما سنح انصح للخاطر الفاتر انه لا شك ان لا كمال

الا للوجود وليس للمعدوم كمال لان منبع الكمال ومنشاه انما
هو الموجود لانه كمال وخير والعدم نقصان وشر ولذا عد الغضبية
المتعارفة الوابلة الوجود خير محض من الضروريات الاوليه ولانه
نور وظهور اذ تظهر الاشيا وتخرج من مضيق خفا العدم الى فضا
الوضوح والعدم بخلافه نكما ان النور ظاهر في نفسه مظهر لغيره
كامل في نفسه كاشف لغيره كامل في ذاته مكمل الغير اذ به الخلاص من
العدم الذي هو نقصان بحث فيه ظهرت الاشيا وانكشفت فاذا كان
الوجود عين حقيقة الحق تعالى ونفس ما هيته كان تلك الحقيقة منشا الكمال
ومظهره فمنه يحصل ويظهر حسب انكشافاته والتفاتاته فكيف لا يحصل له
فيثبت له ما هو لايق به وينتفي عنه ما هو غير لايق به فانتفا غير اللايق عنه
سبحانه كاثبات له فلا يرد ان السلوب ايضا من الكمالات ضرورة وجوب
التقديس والتنزيه عما لا يليق بكبريائه سبحانه وتعالى اذ التشريك والتشبيه
كالتعطيل الحاد وزيغ عن الحق والحاصل ان الواجب سبحانه متصف
وموصوف بثبوت ما هو لايق به وبثبوت انتفا ما هو غير لايق
به عنه وكلاهما كمال فمعنى قوله سبحانه ليس كمثله شي انه متصف بسلب
المثل او مثل المثل عنه المطلب الثاني في بيان اتحاد الصفات المعينة
مع الذات في الوجود العيني ذهب جمهور المتكلمين الى ان لله سبحانه صفة

زايده على ذاته قديمة ممكنة موجود في الخارج موجودات مستقلة
وقبل الخوض في المقصود يجب تحرير محل النزاع حتى تتوارد النفي والاثبات
على موضوع واحد وهو مسبوق بتقديم بيان الصفات بيانا صحيحا
يستفاد منه ما قصد وما قول وباسه التوفيق صفات اسه تعالى
اما وجودية او عدمية والثبوتية اما حقيقية وهي التي لا يكون ثبوتها
بالقياس الى الغير او اضافية بخلافها والحقيقية اما من شانها ان
تتعلق بالغير او لا الثاني كالوجود والحياة والاول كالعلم والقدرة
والارادة والسمع والبصر فان العلم مثلا صفة متقررة في الذات
اذا تعلقت بشي تحقق العلم به كالبصر في الابصار بعينه وكذا في البواقي
فتلك الصفات هي هذه المتقررة المتعلقة لا هي فقط ولا تعلقاتها
اذ لا يمكن تعقل شي منهما بدونها وهذا اية الاثبات خلافا لطايفة
من المتكلمين فانها عندهم هي تلك المتقررة فقط ولطايفة اخرى
منهم الامام الرازي فان العلم والسمع والبصر عندهم هي تلك التعلقات
فقط والحق ما ذكرنا والصفات الحقيقية والمضافة اليها كالوجوب
والبقا تسمى صفات الذات والاكرام وهي قديمة لا يجوز التغير فيها
والا يلزم تغير الذات وبعض العدميات مما يمكن ملكة سه تعالى يسمى
نعوت الجلال وهي ايضا قديمة غير متغيرة كالغنى وعدم التحيز وامثالها

وبعضها مما لا يمتنع سلبه عنه تعالى جاز التغير فيه كعدم المعية مع الحوادث وكذا غيرها من الاضافيات كالمعية والتقدم وامثالهما فان الاضافيات اعتبارات يخترعها العقل مما تعلق بذات الله تعالى ومما تعلق بذات الغير فلو تغيرت بتغير ما تعلق بذات الغير لا يلزم التغير في ذات الله تعالى والصفات المتعلقة بالمتغيرات كالعلم واخواته لا يتغير الا تعلقاتها فلا يلزم التغير في ذات الواجب والاضافيات المتعلقة بالافعال تسمى صفات الفعل كالخلق والرزق هي ايضا قديمة وزعم قوم من المتكلمين انحصار الصفات في سبعة او ثمانية وهي الحقيقيات المذكورة والبقا وجعلوا الوجود عين الماهية والباقية راجعة اليها او الى السلوب والاضافات هذا خير ما ذهب اليه المحققون من المتكلمين واذا تمهد ذلك فنقول جماعة الى ان الوجود والوجوب والحقيقيات غير ذات الله تعالى وطائفة اخرى الى انها غيرها والشيخ قدس الله سره الى انها سوى الوجود والاضافات والسلوب لا غير ولا

غير بالتعبير المشهور المسطور في كتب القوم أقول
وبالله التوفيق الوجود والحقيقيات متحد مع الذات
عينا على معنى انه ليس للحقيقيات وجودا استقلالا
لا بل ليس في الغير الا موجود واحد قديم وله
صفات هي معاني قايمة به يمكن للعقل انتزاعها
منه وسنبين ان شا الله وصله والاولون ان عنوا
بما ادعوا ما اعني منع الوفاق والا فنيسر الشقاق
لكن الظاهر من تقريراتهم وتحريراتهم ان دعواهم غير
هذا والبرهان على هذه الدعوة اي هو انه لو كان لله تعالى
سبحانه صفات قديمة موجودة في الخارج بوجودات مستقلة
فاما ان يكون بالنسبة اليها موجبا او مختارا والاول
يستلزم نفي الاختيار وهم مثبتوه للاتفاق انه موجب
بالنسبة اليها فقط لانا نقول فهل اذا الامور المعينة
متساوية الاقدام في كونها صفات سواء كانت جوهرا
او عرضا واياما شيت فنقول انها اذا كانت موجودة
في انفسها بوجودات مستقلة هي اثر الايجاد عندهم
مسبوق ومشروط بالاختيار في العرف حتى يخصص

البعض بالايجاب والبعض بالاختيار بل هو بعيد عن
الصواب لان التخصيص في العلل العقلية غير صحيح
وايضا لو كان الواجب بالنسبة اليها موجبا لكانت واجبة
له لازمة له فيلزم ازليتها و منها لان انتفا اللازم
يوجب انتفا الملزوم فيلزم عدم تحقق الذات بدون
تحقق الصفات وهو مستلزم للافتقار الذات في الوجود
الى غيره او الى ما ليس عينه على الاختلاف فينقلب الواجب
ممكنا فان قلت لو افتقر الواجب الى وجوده في علة
في غيره لزم الانقلاب والا فلا قلنا اذا افتقر
الواجب في تحققه الى تلك الصفات وتحققها كانت
تلك الصفات علة لتحققه والمفتقر في التحقق الى
علة ممكن وايضا لو افتقر الواجب اليها في الوجود
لزم الدور لانه لا شك في ان الصفة الممكنة مفتقرة
الى موصوفها في الوجود وايضا اذا كان الواجب
موجبا بالنسبة اليها فاما ان تكون ماهيته من
حيث هي علة تامة لها او وجودها او المجموع
المركب او المقيد لا سبيل الى الاول لانه قد مر ان الماهية

من حيث هي لا يكون علة موثرة في الوجود سيما في وجود غيره
اذ لا نزاع لاحد في ان ايجاد الغير نوع وجود الشيء
في نفسه وان جاد لو ان ايجاد بنفسه ولا الى الثاني لان
الوجود اذا كان زايدا كان امرا اضافيا او حاصلا به
غير مستقل يمتنع ان يوجب شيا ولانه خلاف المفروض
لان الوجود اذا كان زايدا كان ممكنا والغرض ان الموجب
هو الواجب ولا الى الثالث لانه ايضا خلاف المعروض لان
المركب من الواجب والممكن ممكن ولانه يلزم ان يكون لغير
الواجب دخل في ذلك الايجاد فلا يكون الواجب موجبا
مستقلا هف ولا الى الرابع لان الموجود من حيث هو
موجود اذا كان موجبا رجع الايجاب الى الوجود وقد
ابطلناه ولانه اما ان يكون التقييد خارجا او لا فان
كان الاول فالموجب انما هو الذات فلا فايدة للقول
بان الموجب المقيد وان كان الثاني كان الموجب المجموع
المركب من الذات والتقييد وهو باطل اما اولا فلانه خلاف
المفروض واما ثانيا فلان التقييد امر اعتباري فلا يكون
جزو الموجب وايضا لا وجه للقول بكون الموجب الذات الموجود

من حيث انها موجودة لان نسبة الموجب لجميع الصفات
والمعاني علي السوا وجودًا او غيره فلا يكون ايجابه
للبعض بوساطة البعض على انه يكفيهم شناعة تنزيلهم
سبحانه منزلة عديم الشعور والقدرة بل منزلة عديم الحياة
ح والثاني يستلزم حدوثها لان اثر المختار لا يكون
الا حادثا لان القصد انما يتوجه الى تحصيل ما ليس
بحاصل وهذا متفق عليه بين الفريقين والنزاع مكابرة
وتدعوي استغرانا القصد لا يجدي نفعا بعد تلخيص
معنى الاختيار عندهم وايضا يلزم ح ان يحتاج سبحانه
في افعاله الى ما ليس عينه لان اثبات تلك الصفات
يجب ان يكون لشيء والا لزم اللغو وثبوتها في العين الى
انفسها وللواجب ايضا للوساطة فاحتاج الحق
سبحانه في صدورها الى موجود غيره وليس هذا
الا التشبيه بالممكنات المحتاجة الى القوى والجوارح
لصدور الافعال لا يقال الاملاك والافلاك والعناصر
وسايط لان هذه كلها افعاله وتجوز وساطة
بعضها البعض وانما الكلام فيما ليس بفعل وفيما هو

لانه له بمنزلة الاختيار القوي ايضا يستلزم امكانها
في ترجيح احد طرفيها المرجح هو الذات لا غير فالعلة التامة
لوجودها نفسها في نفسها وللذات ايضا انما هو الذات فهي
معلولات لها مطلقا فاذن للذات مرتبة التاثير المتقدمة
على مرتبة الصفات المتاثرة ولا ريب في ان التاثير في شيء
ما اعطاء الوجود اياه اختيارا مسبوق بالعلم والقدرة
والارادة فيلزم ان يكون الذات متصفة بتلك الصفات
قبل ثبوتها مطلقا لاستحالة القسم الثالث بديهة لا سبيل
الى الاول لامتناع تعدد الواجب فتعين الثاني وح اما ان
يكون قديمة او محدثة لا سبيل الى الثاني لانها لازمة
للذات مقتضاة لها كما هو مذهبهم فتعين الاول
فيكون ممكنة قديمة وكل ممكن يحتاج الى موثر اي مرجح
يرجح احد طرفيه على الاخر ولو كان قديما فرضا وهذا
يستدعي ان يكون وقتا ما يكون فيه غير موجودة
واستحالته بينة اذ القديم يناف العدم ويمكن التقرير
بنوع اخر هو انها اذا كانت ممكنة قديمة يترتب قياسا
منتجا النتيجتين احدهما ان هذه ممكنة وكل ممكن

محتاج الى موثر فهذه محتاجة الى موثر وثانيهما
ان هذه قديمة والقديم غير محتاج الى موثر فهذه
غير محتاجة الى موثر وهل هذا الا تناقض فان قلت
الواجب بالنسبة اليها ليس موجبا ولا مختارا الا انه
ليس هناك علية بمعنى التاثير وافادة الوجود
بل اقتضا واستلزام وانتم علة الحاجة عندهم
الحدوث وحده او شطرا او شرطا لا الامكان قلت
كلا التقديرين فى حيز الاندفاع اما الاول فلانها اذا
كانت لازمة للذات مقتضاة لها كانت واجبة بها
لا محالة والوجوب اثر الايجاب فيكون الواجب موجبا
لها ولانها اذا كانت موجودة بوجودات مستقلة
فى انفسها والوجود الاتحاد وهى ليست موجدة لانفسها
والا لكانت واجبة فالموجد لها اما الواجب او غيره
والثانى بط لاستلزامه حاجة الواجب فيها
الى غيره فلا يكون الواجب واجبا فتعين الاول
والموجد اما موجب او مختار والقول بان هناك
اقتضا فرارعما يلزمهم اذ لا اشتراك فى ان الاقتضا

هو التأثير ايجابا او سلبا فلا يخفى انه من الاعراض
الفعلية المستلزمة لفاعل يقوم به والفاعل موجب
او مختار فكيف لا وهي موجودات في انفسها كما انها
موجودات لموصوفها واما الثاني فلان هذه الصفات
ليست واجبة بالذات بل بالذات فهي في انفسها لا
يقتضي شيئا من الطرفين والتقدير انها موجودة
فوجودها فائضة من فاعل فهي ليست الا امكانات
على ان ما ذهبوا اليه بعيد عن الصواب اذ الحدوث
نصفه الوجود والحادث الموجود فالحدوث المتفرع
على الوجود كيف يكون علة للحاجة الى الوجود لا يقال
المراد ان حكم العقل بالحاجة بملاحظة الحدوث
لا ان الحدوث علة في الخارج للحاجة لانا نقول المراد
بيان ان علة اتصاف الممكن بالحاجة في نفس الامر ماذا
فذهب المحققون الى انها هي الاتصاف بالامكان والاخرون
الى انها الاتصاف بالحدوث وحده او مع غيره فيرد
عليهم ان اتصاف الحادث بالحدوث في نفس الامر متاخر
بالذات عن اتصافه بالوجود فيها واتصافه بالوجود

متاخر عن الايجاد المتاخر عن الحاجة فلا يمكن ان يكون
اتصافه بالحدوث علة لاتصافه بالحاجة ولا يعارض
بالامكان لانه صفة الماهية متاخرة عنها وعن مفهوم
الوجود وليس بمتاخر عن وجود الماهية ولذا يوصف
الماهية ووجودها بالامكان قبل الاتصاف بالوجود
هذا والعجب ان الامام رحمه الله مع انه وافق المحققين
في ان الامكان علة للحاجة لا غير واصاب في ذلك ذهب
الي ان هذه الصفات قديمة اذ لا شك انها ليست واجبة
كما مر غير مرة فتكون ممكنة مفتقرة الي المؤثر فيكون
وجودها مستفادة منه وح يلزم جواز تاثير المؤثر
في القديم وامتناعه فالحق ان الحق سبحانه موجود
قديم واحد في العين ليس له شريك في القدم مطلقا ذاتا
كان او صفة فان قلت ما تصنع بقوله تعالى ولا يحيطون
بشي من علمه حيث اضاف العلم الي نفسه وبالاضافة
يستفاد المغايرة بين المضاف والمضاف اليه بقوله تعالى
والله بكل شي عليم والله على كل شي قدير وامثالهما مما
ورد في الكلام العزيز كثيرا حيث كان معني المشتق

ذاتًا متصفة بمأخذ الاشتقاق فالمغايرة مستفادة
استفادة جلية وايضا بعض ما ذهبت اليه الى التعطيل
المفضي الى التفريط المذموم عقلا ونقلا قال سبحانه وكذلك
جعلناكم امة وسطا قلنا ولا يعارضنا ما تصنع
بقوله تعالى مثل نوره مع قوله تعالى الله نور السموات والارض
حيث حمل النور على نفسه بالمواطاة وهو على ظاهره كما صرح
به المحققون وتفسير الزمخشري بالمنور فقول تقريبي مجازي
لا تحقيقي حقيقي وثانيا تحقيقا انا لا نعني بالاتحاد والايجاد
الذاتي العيني لا مطلقا اي ليس في العين شي هو الذات
او اشيا اخر موجودات بوجودات مستقلة قديمًا
كالذات بل الموجود في العين شي هو الذات واشيا اخر موجودًا
بوجودات مستقلة قديمًا كالذات بل الموجود في العين شي واحد
ذات واحدة ليس الا وهذا لا ينافي ان يتصف بصفات هي معان
قايمة به متغايرة مفهوما ومغايرة للذات كذلك يمكن
للعقل انتزاعها منه اذا شاهد اثارها الامتينة وسمع
اقوال مبينة وحكم بانه تعالى عالم قادر قابل فاعل ولا يلزم
منه التعدد في العين لا حكمية به وهذا كما ان في العين

ممكنا موجودا بسيطا خارجيا له جنس وفصل ووجود

وتشخص تحصل منهما في العقل بتحليله وانتزاعه وليس في

الوجود الا امر واحد وهذا القدر من المغايرة كاف في الاضافة

والاشتقاق اذ هما يقتضيان المغايرة الا بوجه مصحح لهما فلا

مخالفة ولا تعطيل فان قلت الكلام من صفات نعم وهو من

الامور المتحققة في الخارج اذ هو لفظ وهو من الكيفيات

المسموعة القسم من العرض القسم من الممكن الموجود في الخارج

قلت اطلاق الكلام على المسموع مجاز والكلام الحقيقي

هو المعنى القائم بذاته تعالى وكل ما يشعر بانه لفظ فهو مجاز

واطلاق الاسم الدال وصفته على المدلول من زعم

ان الكلام اسم مشترك بين اللفظ والمعنى وحمل

في قول الشيخ قدس الله سره بمعنى القائم بالشي ليتناول

اللفظ نعوذ من بعض الظن لا يقال انا اثبتوا تلك

الصفات لا يمكن سبحانه بسيط واحد من جميع الوجوه

الواحد لا يصدر عنه الامور المكثرة فاحتاجوا الى اثبات

الصفات ليمكن اسناد الامور اليه لانا نقول هذا

مذهب الفلاسفة لا المتكلمين لانهم يجوزون ان

صدور المتعدد عن الواحد ولحق معهم لان الدلالة
القائمة على ما ذهب اليه الفلاسفة واهية
على ان هذا لا يستدعي وجودها الا يرى ان الفلاسفة
جوزوا صدور الكثير عن الواحد باعتبار اتصافه
بصفات غير موجودة كالعقل الاول بالنسبة الى
العقل الثاني والفلك الاول ونفسه اعتبار الوجوده
ووجوبه وامكانه فالمعتبر عندهم ايضا حصول
الجهات موجودة او لا فان قلت اذا كان هذه الصفات
عين الذات وجودا كما حققته فما معنى الاستلزام
واللزوم قلت وقد حققت ايضا انها مغايرة لها
بحسب المفهوم واحد بحسب الوجود وهذا القدر من
التغاير كاف في الاستلزام فان قلت ما تقول في الصفات
الفعلية هل هي لازمة للوجوب الذاتي ام لا قلت
قد اختلف كلمة القوم في ثبوتها اذ لا فهم من له تنبيه
فيه متمسكا بانه كيف يكون التكوين بلا مكون
والخلق بلا مخلوق والاحيا بلا احيا والترزيق بلا
مرزوق ومنهم من اثبتها محيلا خلوه تعالى عن صفات

الكمال مطلق ذاته او فعلية وان قلنا اي المرتبتين خير
مقاما واحسن نديا قلت المتنبت كما اشرنا اليه في مفتتح
الاوراق لان الوجوب الذاتي معدن لكل كمال ومبعد
عن كل نقصان فلو خلا الواجب سبحانه عن تلك الصفا
الكمالية لزم النقصان المستلزم للامكان والجواب
من تمسك الثاني انه يجوز ان يكون تلك الصفات ما انضها
لازمة للوجوب الذاتي غير ظاهر اثرها بالفعل لتوقفها
على التعلق الحادث الموقوف على الشرايط التي ستحدث
والحاصل ان صفات الذات مبادي صفات الافعال
وهي للاثار والمفاعيل اذا تعلقت بها ويجوز ان يكون
تعلقها مشروطا بشرط حادث فلا استبعاد ولا تنافي
بين لزومها للوجوب الذاتي غير ظاهر اثرها بالفعل
لتوقفها على التعلق الحادث الموقف من على الشرائط
التي ستحدث والحاصل ان صفات الافعال وهي للاثار
والمفاعيل اذا تعلقت بها ويجوز ان يكون تعلقها
مشروطا بشرط حادث فلا استبعاد ولا تنافي بين
انتفا المتعلقات بالفعل كيف وقد قال الله سبحانه

وتعالى ولقد كرمنا بني ادم ولقد ارسلنا رسلنا
حيث قرر التكريم والارسال بلفظ الماضي المشعر
بالقدم والازلية فارسال الرسل الموجب لنظام
افعاله تعالى لازم للوجوب الذاتي فاقول وبالله التوفيق
لما كان الواجب الذاتي اصلا للكمالات ومتصفا بها
ومن جملتها ابداع المبدعات واختراع المخترعات اوجد
الواجب تعالى المصنوعات من العلويات والسفليات
المفردات والمركبات فاستدعى ذلك الايجاد والصنع ضبطها
وحفظها دفعا للاختلال المفضي الى ثبوت اللهو واللعب
المشعرين بالجهل والعجز تعالى شانه عما لا يليق بحكمته
وعزته قال سبحانه وما خلقنا السموات والارض وما
بينهما لاعبين فارسل الرسل وانزل عليهم الكتب وعلمهم
الحكم والاحكام وايدهم بالمعجزات الباهرات وختمهم بسيدهم
وخاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم وكرمه بتكريمات وكرامات
ظاهرة وقواه بمعجزات وايات بينات زاهرة وانزل عليه
ختم المعجزات الباقي الى يوم القيام ليكون مصدقا له حافظا
لدينه وشريعته ناصرا لحكمه وملته وقد حفظ بنفسه

حيث قال عز قوله وجل طوله وانا له لحافظون ولما
لم يكن بدين ثابت منا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
تابع له مستفيدا احكامه كما بينا صار بصيبا الامام من
ضروريات الدين قال عز من قايل يوم ندعوا كل اناس بامامهم
الاية وقال عليه والدوا الصلاة والتحية من مات ولم يعرف
امام زمانه مات ميتة جاهلية ولما ثبت صدق هذا
الرسول الامين بما اتيه بهذه المعجزة وساير المعجزات وكذلك
صدق جميع الرسل عليه وعليهم السلام بمعجزاتهم ثبت
كل ما امروا به ودعوه واوعدوا به فقد اتفق الكل
على حقيقة التنعيم او التعذيب في القبر وحقيقة البعث
اي حشر الاجساد متعلقة للروح وحقيقة حسابها
ووزن اعمالها بجسمه صحيفة منشرة وحقيقة
المرور على الصراط با وصافه وحقيقة الجنة والجحيم
والشفاعة وحقيقة روية الله تعالى ولو بمعنى
الانكشاف للروح والقلب وقد اخبر الله سبحانه عن الكل
في ذلك الكتاب الذي لاريب فيه فوجب التصديق بجميع ذلك
امنا به وصدقنا والحمد لله على ذلك واذا تقرر ان صفات

الافعال من لوازم وجوب الوجود فقد تقرر ان اثارها ه
المترتبة عليها التابعة لها حسب التعلقات بحده ه
حصول الشرايط ايضا من مقتضايه ولوازمه الا انها بواسطة ه
والاثار اما علوية او سفلية ضرورية او معنوية وسنلقي ه
عليك نبذا يسيرا من المعنويات الضرورية اذا القيت سمعك ه
وانت شهيد لمعا لها انشا لله في الاخلاق وفيها مطالب ه
المطلب الاول بيان الاخلاق اصولا اقول وبالله التوفيق ه
للنفس الناطقة المسماة بالقلب عند الصوفية نسبتان وتعلقان
الي عالم الغيب والشهادة وباعتبار كل من التعلقين لها قوة اي ه
صفة هي باعتبارها تؤثر او تتاثر وتسمى عاقلة او عاملة والقوة ه
تسمى نظرية وعملية وهي باعتبار الصفة الاولى يستفيد من المبدا
الاعلي بوسط او بغيره وشرط الادراكات التصورية والتصديقية
وباعتبار الصفة الثانية تفيض علي ما تحتها من القوي والالات
والموثرة تسمى غضبية وشهوية فعند التفصيل قواها ثلاث
لانها اما تكون مبدا للادراك بالذات او الاولي العاقلة والمدركة
والنظرية فالاسما متعددة المسمى واحد والثاني اما ان يكون
مبدا الدفع ضرا وجلب نفع الاولي الغضبية و الثالثة الشهوية

وهذا وجه الضبط لما هو واتم اذا عرفت هذا
نقول لكل واحدة من هذه القوى الثلاث ثلاث
مراتب افراط وتفريط وتوسط وقد يعبر عن
التوسط بالاعتدال اما القوة الادراكية فاعتدالها
الحكمة وهي ملكة تصدر بها عن النفس افعال
متوسطة بين افعال الجربزة والغباوة وافراطها
الجربزة وهي ملكة حاصلة للنفس بها يدرك امورا
لو تعلقت لتضرر الغير وتفريطها الغباوة وهي ملكة
حاصلة لها بها يقصر صاحبها عن ادراك ما ينبغي
ان يدرك واما القوة الغضبية فاعتدالها الشجاعة
وهي ملكة للنفس بين التهور والجبن بها يقدم على
امور ينبغي ان يقدم كالقتال مع الكفار ما لم يزيدوا
على ضعف المسلمين وافراطها التهور وهي ملكة
لها بها يقدم على امور لا ينبغي ان يقدم كالقتال
مع المسلمين بلا وجه شرعي وكاعانة ظالم في ظلمه
وتفريطها الجبن وهي ملكة لها بها تحجم عن مباشرة
الامور مطلقا خيرا او شرا واما القوة الشهوية

فاعتدالها العفة وهي ملكة حاصلة لها بين الفجور
بها بان تباشر امورا مطابقة للشريعة الغراء والمروة
من الماكل والملبس والمشرب وغيرها وافراطها الفجور
لها بها بان تباشر امورا اصلا فالذكر وتفريطها الجمود
وهي ملكة لها بها تقصر عن مباشرة ما لا ينبغي
والحاصل ان المدركة المميزة ان استخدمت الغضبية
والشهوية فهما معتدلتان ممدوحتان وان كان
بالعكس فالكل مذموم ولله در صاحب البردة
حيث اشار الى هذا بقوله والنفس كالطفل ان تهمله
شب على حب الرضاع وان تفطمه ينفطم والحزم في النفس
ان تهملها بتلازم حسباسة وان تبعث نحو الفضايل
تلتهج فالفضايل ثلاثة والرذايل ستة كما عرفت
وقد نطق الكتاب والسنة به قال عز من قايل
لرسوله صلى الله عليه وسلم مخاطبا اياه ولا تجعل
يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط
فتقعد ملوما محسورا ناهيا عن الطرفين بالمطابقة
امرا له بالاقتصاد التزاما بمفهوم المخالفة

المعتبر عندنا اهل التحقيق ولا يخفى ان المنهي عنه مذموم
لقوله فتقعد ملوما محسورا اي على طرف الافراط والتفريط
فيلزم منه ان يكون الوسط المامور به ممدوحا واما السنة
فقوله صلى الله عليه وسلم خير الامور اوساطها وههنا
تسمية اخرى يسمى بالعدالة قال الطوسي العدالة اسم يجمع
الفضايل الثلاث اي كيفية حادثة من المجموع ويجب ان
يعلم ان كل واحدة من الفضايل الثلاث لو وقعت على كيفية
ردية لانخرطت في سلك الرذايل مثلا من يتعلم الحكمة
لمجارات العلما او لمماراة السفها فتعلمه ليس بفضيلة
بل رذيلة وعلى هذا قياس الشجاعة والعفة وبالجملة
يجب ان لا يشوبها عرض من الاعراض الفاسدة ويكون
مقصوده بالذات حتى يكون فضيلة وان يعلم ايضا
ان لكل فضيلة من المذكورات فروعا واثارا منشاها
تلك الفضايل وان كان بعض تلك الفروع فرعا للبعض
كما نبه عليه في اثنا التقرير المطلب الثاني بيان
الاخلاق فروعا اقول وبالله التوفيق اما الحكمة
فلها سبع شعب الاول صفا الذهن وهو استعداد

النفس لاستخراج المطلب كلفة الثانية جودة الفهم
وهي صحة انتقال الذهن من تصور الملزوم الى تصور لازمه
الثالثة الذكا وهو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى
المطالب الرابعة حسن التصور وهو البحث عن حقايق الاشيا
بلا اهمال شي مما هو داخل فيها واعتبار شي مما هو
خارج عنها الخامسة سهولة التعلم وهو قوة النفس
على درك المطالب بلا زيادة تعب ومشقة السادسة الحفظ
وهو ضبط الصور المدركة المكتسبة لا الضرورية السابعة
الذكر بالضم واستحضار الامور المضبوطة وهو اخص
من الاول مطلقا واما الشجاعة فلها احدى عشرة
شعبة الاولى كبر النفس وهو عبارة عن استحقار اسوار
اربعة الخير والكبر والصغار اي الهوان الثانية عظم
الهمة وهو عدم المبالاة بسعادة الدنيا وشقاوتها
يعني صاحبها لا يستبشر بملايمات الدنيا ولا يجزع على
منافراتها وترد على الهمة من الايمان الثالثة الصبر
وهو قوة مقاومة الالام والاهوال وهو وما قبله
من فروع الاولى ونعم الخلق هو وحبذا احتباسه حال حبه

قال سبحانه والله يحب الصابرين والله مع الصابرين
وقال عليه الصلاة والسلام الصبر نصف الايمان وفي كلام
بعض البلغا الصبر اوله مر مذاقته لكن اخره احلا
من العسل الرابعة النجدة وهو عدم الجزع عند الحوادث
الخامسة الحلم وهو الطمانينة عند سورة الغضب
وقد قيل الحليم الحليم الذي لا يغضب على من عصاه
ولا يحقد على من جفاه وقال عليه الصلاة والسلام الحليم
يحاب الاناة وهو من الاخلاق المليحة الا يرى انه
لو قلب يكون ملحا ولهذا قيل الحلم ملح الاخلاق
السادسة السكون وهو التاني في الحروب والخصومات
وهذه الثلاث من تفاريع الصبر السابعة التواضع
وهو استعظام ذوي الفضايل ومن دونه في المال
والجاه ولا بد فيه من تنزيل مرتبة دون مراتبهم
في الفضايل والكمالات حتى يكون لله تعالى
والا كان نفاقا فينقلب رذيلة وهو من تفاريع
كبر النفس وفي الخبر من تواضع رفعه الله ومن
تكبر وضعه الله وفيه ايضا من تكبر على الناس ذل ونعم

ما قيل تواضع اذا ما نلت في الناس رفعة فان رفيع
القدر من يتواضع تذللا من ان تذللت له يري ذلك الفضل
لا للبله وجانب صداقة من لا يزال عن الاصدقا يري
الفضل له الثامنة الشهامة وهو الحرص علي مباشرة
امور عظيمة مستتبعة للذكر الجميل التاسعة الاحتمال
وهو اتعاب النفس في الحسنات العاشرة الحمية وهي
المحافظة علي الحرمة والدين من التهمة وهي من اوصاف
خيار المسلمين الحادي عشر الرقة وهي التاذي عن
اذي يلحق الغير والاحتمال والحمية من اثار الشهامة
واما العفة فلها ايضا احدي عشر شعبة الاولي
الحيا وهو انحصار النفس خوف ارتكاب القبايح شرعية
كانت او عقلية او عرفية اي ما يستحق صاحبها
العقاب اي ما يوجب المعذرة او ما يذم فاعله
والمباشر فالاول يقال له العاصي او الفاسق وللثاني
يقال له المجنون وللثالث الابله الثانية الصبر لكن
لا المعني الاول بل بمعني حبس النفس عن متابعة الهوي
والقدر المشترك بينهما المدافعة مع التشبث بدخل فيه

كتم السر وفي الحكم صدور الاحرار قبور الاسرار وفي الاشعار
اذا ضاق صدر المرء كتم سره ، فصدر الذي يستودع السر اضيق
الثالثة الدعة اي السكون عند هيجان الشهوة
ولا بد فيها من حصول ملكة التثبت وقد يفعل
من حفظ ما بين لحييه ورجليه ضمنت له بالجنة الرابعة
النزاهة وهي اكتساب المال من غير مهانة اي ذل ولا
ظلم والاول حد التفريط والثاني حد الافراط فالوسط
ان يكون الاكتساب على وفق الشرع والمروة الخامسة
القناعة وهي الاقتصار على الكفاف وهو من الاخلاق
الجميلة المورثة لطيب الحياة قال سبحانه فلنحيينه حياة
طيبة قال بن عباس رضي الله عنهما هي القناعة وقال
عليه الصلاة والسلام طوبى لمن هدي الى الاسلام وكان
عيشه كفافا وقنع والسلام السادسة الوقار وهو التأني
في التوجه نحو المطلوب واشار اليه صلى الله عليه وسلم
بقوله التاني من الرحمن والعجلة من الشيطان السابعة
الرفق وهو حسن الانقياد لما يؤدي الى الجميل اي مباشرة
امر شرعي او عرفي على سهولة من النفس الثامنة حسن

السمت وهو مما يكمل النفس والمكمل للنفس بجملها ما هو
على قانون الشرع والعرف والعقل والتاسعة الورع
وهو ملازمة الاعمال الجميلة اي الموافقة للشرع
والعقل والمروة العاشرة الانتظام وهو ترتيب الامور
وتقديرها بحسب المصالح والمراد بالامور ما يتهيا به المعاش
وبالتقدير تصورها على الوجه الكلي وبالترتيب اخراج
هذا الكلي الى الفعل بحسب المصالح الجزئية الحادي عشر
السخا وهو اعطا ما ينبغي لمن ينبغي وهو جنس تحته ستة
انواع او ثمانية على الاختلاف الاول الكرم وهو الاعطا
مع طيب النفس الثاني الايثار وهو الاعطا مع الحاجة
وهو المرتبة المقصودة بقوله تعالى ويوثرون على انفسهم
ولو كان بهم خصاصة الثالث النبل وهو الاعطا مع مشاركة
الاصدقا اي التشارك معهم بجعل النزل عنهم الخامسة
السماحة وهو بذل ما لا يجب تفضلا قولنا تفضلا
احتراز عن بذل ما لا يجب لكن يتوقع بازايه مجازاة
السادس المسامحة وهو ترك ما لا يجب تركه تنزها
وهو ظ واما النوعان الاخران فاحدهما المروة وهي

رغبة صادقة للنفس في الافادة بقدر ما يمكن
وثانيها العفو وهو ترك المجازاة بسهولة من النفس
مع القدرة قال علي كرم الله وجهه العفو زكاة الظفر
والسخا خلق كريم لقوله سبحانه من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
وقال عليه الصلاة والسلام السخي لا يدخل النار
ولو كان فاسقا وفي الاشعار لمن تطلب الدنيا اذا
لم ترد بها سرور محب واساءة مذنب وبالجملة
العفة بشعبها من الاخلاق العلية الجميلة من تخلق
بها فقد فاز بسعادة الدارين وفي سير السلف قد يقع
اطلاق العفة على من حفظ عينه مما لا ينبغي ان يرى
وسمعه مما لا ينبغي ان يسمع وعلى هذا فهي على ما فهمه
من اطلاقهم حفظ جميع الاعضاء مما لم يخلق له وهو
المراد بقول الصوفية الاعضاء والقوى امانات
فاحفظها ولا تخنها وفي الاشعار صن النفس
واحملها على ما يزينها تعش سالما والقول
فيك جميل وابق لك الذكر الجميل تدم فما السوي

الذكر الجميل بقا واما العدالة فلها اربعة عشر
شعبة الاولى الصداقة وهي محبة لا يشوبها غرض من
بر المحب ما يريد لنفسه وسوتر اياه على نفسه في الخيرات
اي في اصناف الاموال اذ الخير يذكر ويراد به المال كقوله
تعالى ان ترك خيرا الثالثة الالفة وهي اتفاق الاراء في
التعاون على تدبير المعاش وهي لازمة للمشاورة المسنونة
قال عليه الصلاة والسلام المشاورة حصن من الندامة
وامن من الملامة وقد قيل من استشار العاقل صار عقله
له الثالثة الوفا وهو ملازمة طريق المساواة ومحافظة
عهود الخلطا وينبغي ان يكون السلوك على وجه
لا يكون مذموما عند الثلاثة اعني الشرع والعقل
والعرف الرابعة التودد وهو طلب مودة الاكفا بما يوجب
ذلك وليكن طلب مودة كل بما يناسبه من الموجبات
الخامسة المكافاة وهو مقابلة الاحسان بمثله او زيادة
عليه للحديث السادسة حسن الشركة وهي رعاية النصفة
في المعاملات السابعة حسن القضا وهو ترك الندم
والمن في المجازاة فان المن مذموم في الانفاق في سبيل

الله تفضلا عن المجازاة الثامنة صلة الرحم وهي جعل ذوي
الارحام والاقربا مشاركين في الخيرات والاموال المحللة
ويروى ان اول حديث صدر عنه عليه الصلاة والسلام
في المدينة قوله افشوا السلام واطعموا الطعام وصلوا
الارحام وصلوا بالليل والناس نيام التاسعة الشفقة
وهي صرف الهمة الى ازالة المكروه عن الناس للحديث المشهور
العاشرة الاصلاح وهو التوسط بين الناس في خصومات
بما يرفعها قال سبحانه فاصلحوا بين اخويكم ولتكن
دفع كل خصومة بما يناسبها الحادي عشر التوكل
وهو ترك السعي فيما لا يقدر عليه البشر اعني المسببات
دون الاسباب مثلا الزرع والغرس والسقي ونحوها
مقدورة للبشر وهي اسباب للنشو والنما وخروج الثمار
والحبوب واشتدادها وهي مسببات ليست بمقدورة
للبشر فتفويضها الى الله تعالى بعد السعي في اسبابها
هو التوكل واشار الى ذلك صلى الله عليه وسلم الاعرابي
بعد ما قال ارسلت الناقة وتوكلت على الله اعقلها وتوكل
على الله فانظر كيف امر بفعل مقدور له وهو عقل الناقة

ارشاد او رد الا اعتقده من ان ترك السعي في امر كان
سببا او مسببا وتفويضه الى الله سبحانه هو التوكل
ولا اشكال ان عقل الناقة سبب لحفظها لكن الحفظ
بمشية الله تعالى ان شا حفظه والا فلا وان كانت
معقولة باشد الاوثقة الثانية عشر التسليم وهو الانقياد
لامر الله تعالى وترك الاعتراض فيما لا يلايم طبيعته ومصلحته
في الظاهر الثالث عشر الرضا وهو طيب النفس فيما يصيبه
ويفوته من المصايب والمنافع الرابعة عشر العبادة وهو
تعظيم الله تعالى واهله وامتثال الاوامر والانتهاء عن النواهي
والمراد باهل الله هم العلما العاملون واما قوله صلى الله
عليه وسلم اهل القران اهل الله وخاصته فالمراد به
علما التفسير والحديث العاملون بما فيهما الامرون
بالمعروف الناهون عن المنكر اذا عرفت الفضايل وحققت
مفهوماتها اصولا وفروعا امكنك ان تعرف معانيها بلا انتها
واضدادها كما قال الشاعر وبضدها تتبين الاشياء فلا
تشتغل ببيانها لئلا يطول المختصر والان نشرع في بيان
طرق ازالة الامراض الردية والاخلاق الرذيلة ليعلم منه

طريق اكتساب الفضيلة لان الاهم ترك المنافر ثم طلب
الملايم كما لا يخفى المطلب الثالث في بيان الاخلاق
علاجها اعلم ان المعالجة الكلية عند اطبا الابدان
باستعمال اربعة اشيا الغذا والدوا والسم والكي او القطع
فكذلك عند اطبا النفوس يكون باستعمال اربعة اشيا
اولها ارتكاب الفضيلة المقابلة لتلك الرذيلة
الحاصلة للنفس كالسخا المقابل للبخل وهذا بمثابة
معالجة البدن بالغذا عند اطبا الابدان وثانيها
ارتكاب التعسف والتوبيخ في السر والعلانية بعدما
لم يفد العلاج المذكور وهو بمنزلة معالجة البدن
بالدوا وثالثها ارتكاب الرذيلة المقابلة لها اذا لم
يفد المذكور وكانت راسخة في النفس كما في المثال المذكور
فانه يجب ان يستعان في ازالته بارتكاب الاسراف
المقابل له وان كان هو ايضا من الامراض لبعد
النفس البخل الى البسط لكن ينبغي ان يكون قدر ما
يزول ذلك المرض لئلا تصير الامراض ملكة فانه
رذيلة وهو بمنزلة العلاج بالسم عند الاطبا

اذلاشك ان فيه مخافة السراية والهلاك فرابعها
ارتكاب الرياضات والمجاهدات الشاقة اذا كانت
الرذيلة راسخة في النفس عسيرة الزوال عنها كالايفاء
بالنذور والعهود القوية والتزام الاعمال الصعبة وهو
بمنزلة المعالجة بالكي او القطع وقد قيل اخر الدواء الكي
هذا بيان المعالجة على الوجه الكلي الكافي للطالب
المعالج ولو اشتغلنا بعد الامراض والرذائل وبيان
معالجاتها فردا فردا لصار المختصر المبني مطولا
مملا الا انه لا باس بذكر جملة مفيدة ممهدة للمقصود
موضحة له فهي ان الامراض النفسانية باعتبار اصلها
ومنشاها ثلاثة انواع لانها اما حاصلة من القوة
النظرية او الغضبية او الشهوية والحاصلة من
النظرية ثلاثة الحيرة والجهل البسيط والجهل المركب
وعلاج الاول ممارسة القوانين العقلية كالمنطق ليطلع
على ما اعتبره او اهمله فيعرف الغلط وعلاج الثاني
ملازمة العلماء ليدفع هذا العارض الذي هو اقبح
القبائح عن نفسه وعلاج الثالث المعجزة لاطبا

النفوس حتى اختلفوا في قابليته للعلاج ملازمة الرياضات
كالهندسة والحساب فان مقدماتها يقينية قلما يقع الغلط
فيها ليطلع على عقائده المختلة الفاسدة والحاصلة
من الغضبية ايضا ثلاث هي الغضب والجبن والخوف اما
الغضب فعلاجه بازالة اسبابه وهي اكثر من ان تحصر
لكن الاعرف الاشهر عشرة العجب وهو تصور استحقاقه
رتبة لا يكون مستحقا لها والتكبر وهو قريب منه
وعلاجهما النظر في عيوبه وان الفضايل مشتركة
بين الناس والافتخار بالمال والنسب وعلاجه النظر
في قلة فايدته بل في عدمها والمرا واللجاج وهما
مرضان يولدان البغض والحقد المنافيين للالفة
المقتضية لنظام العالم فيتولد منهما قطع نظام
العالم فعلاجهما ارتكاب اضدادهما وتركهما
جبرا والمزاح والاستهزا وهما مرضان يولدان
انتصاب العرض وحصول الاعدا وعلاجهما
الترك بالعنف لكن المزاح لو كان معتدلا لكان
ممدوحا وفي الاثار كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يمزح

يمزح ولا يهزل وكان امير المومنين كرم الله وجهه
مزاحا حتى قال ابن عباس رضي الله عنهما ما اخلفك
بالامامة لولا الدعابة فيك وقال سلمان رضي الله عنه
هذا اخلفك الى الرابعة والغدر والضيم اما الغدر
فيجري في المال والجاه والعرض وغيرها واما الضيم
فهو ظلم لقصد الانتقام وعلاجهما التفكر
في خساسة الدنيا ومتاعها لان الغاية القصوى
منها حصول الدنيا قل متاع الدنيا قليل والاخرة
خير لمن اتقى العاشرة طلب الاشيا النفيسة من
الجواهر وغيرها ولو من اراذل الناس وعلاجه
مر انفا ولواحق الغضب ايضا كثيرة لكن الاشهر
منها سبعة الندامة وخوف المجازاة ومقت
الاخيار واستهزا الاراذل وشماتة الاعدا
وتغير المزاج والتالم واما الجبن فهو مرض ردي
واعراضه الصعبة ثلاثة الذل والاختلال
وانهتاك الحرمة وعلاجه ان ينبه نفسه
على تلك الرذايل لينتهي عن خصلها فينتهي عنه

واما الخوف فهو ايضا ردى فيعالج بما مر والكامل
من الشهوية ايضا ثلاثة وهي الحرص والبطالة
والحزن اما الحرص فهو من جنس الافراط في الشهوات
واعراضه الردية كثيرة فيعالج بالتفكر في مشاركة
الحيوانات في مقتضا الشهوة كالاكل والوطي وفي قلة
لذتها وفي قصر مدتها وبالاشتغال بالعلميات
والعمليات واما البطالة فاعراضه كثيرة منها هلاك
النفس عاجلا واجلا لقصورها عن تدبير البدن
كما ينبغي وعن تحصيل الكمالات الانسانية الممكنة
لها فيعالج بارتكاب ما به مجانسا لاهل الجد وبالتامل
في اثار الجد ومنافعه من وجدان السعادات الدنيوية
والاخروية واما الحزن فمنشاه توقع حصول جميع
المطالب وبقاءها ولا شك ان هذا التوقع جهل
وعلاجه التوجه الى الباقيات الصالحات والامراض
المتولدة من تلك الاوليات سبعة الحسد وهو متولد
من الحرص والجهل بان حصول الخيرات كلها لاحد
ممتنع وعلاجه علاجهما والطمع وهو ذل يتولد

من الحرص والبطالة والجهل بحكمة الله تعالى
في الحاجة الى التعاون بين نوع حصول شي من غيره
بلا سعي وشبهة فهو طالح قايم بابطال حكمة الله تعالى
فعلاجه علاجهما والحقد وهو طلب الانتقام وعلاجه
بان يتصور ان بينه وبين المراخوه حقيقية فكيف
نرتكب ايلام الاخوة والكذب وربما يجلبها الى النميمة
والبهتان والسعاية وعلاجه تذكر تبعاته من
عدم الاعتماد والاستخفاف والمذمة والصلف
وينشا من الكذب والعجب النفاق وهو مرض ردي
وعلاجهما والعالم هو الله سبحانه واعلم ان هذه
الاسطر المثبتة في هذه الوريقات المسماة بالمطالب
العلية ثمرة الكلام وزبدة المرام تداعى بعظمها
الخاطر الفاتر متوسلا بالنظر القاصر والظن انه
لم يحم احد حول هذا المرام بهذا الكلام ولم يسلك هذا
المسلك من قبلي بهذا النظام وان الادلة الموردة
فيها او اكثرها براهين مفيدة للقطع واليقين
او خطابيات موجبة للظن والتخمين ولا جدليات

موردثة للتبكيت والتسكين فعليك باعمال الروية وسلوك
طريق الانصاف في كل ما وصل الى نظرك او قرع سمعك
لا باهمال البصيرة وفتح عين الغضبة وباب
الاعتساف والمولف المعترف بقصور الفهم
وقلة البضاعة الضعيف المفتقر
الى الملك الغني محمد المدعو بامير
جان التبريزي اذاقه الله
حلاوة التحقيق واوصله
الى مطلبه بالتوفيق
تم بعون الله ملجمه

شهر ربيع
الاول
سنة ثلاث
٩٠٩

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين

قال الله المعبود المسجود لذاته وصفاته الله اي الذات الواجب
الوجود لذاته المتصف بالكمالات المستحق للمعبودية لذاته
بحقيق بان يقال في حقه لا اله الا هو اي لا شئ متصف بالالوهية
بل استحقاقه في نفس الامر ظاهرا وباطنا ازلا وابدا الا الذات

الحق

الحق الكامل المذكور لانه واجب الوجود والبقا ممتنع العدم
والفنا لذاته متصف بالكمال ومستحق للثنا لذاته ومن كان هذا
شانه كان احدي الذات غير مماثل لشيء لا مفتقر الى شيء بل كان
غيره مفتقرا اليه دايما فكان ذاتا كاملا في ذاته لذاته فلا معبود
بل لا موجود في الاكوان سواه ولا مسجود بل لا محبوب الا اياه كما
يشير اليه هذه الكلمة صريحا وضمنا فالمرجع للكناية المضمو عه
للذات انما هو المدلول المطابقي للعلم المقدس فانه منشا للكمالات
ومبدا للكاينات فلا يمكن ثبوت الالوهية في نفس الامر لما
سواه من الممكنات فمن سمى غيره الها لم يات الا بمجرد الاطلاق
والتسمية لان ما كان وجوده مستعارا ماخوذا من غيره
كان محتاجا مطلقا لان الوجود مدار الكمالات فمن كان
محتاجا فيه الى غيره كان محتاجا فيما يتفرع عليه ايضا الى غيره
فكان محتاجا مطلقا وليس المحتاج مطلقا كغير المحتاج
مطلقا في شيء من الاشيا فضلا عن الالوهية فمن اظهر صورة
العبادة لما سواه سبحانه فحقيقتها لم تتحقق الا لله تعالى سوا
عرف سواه اعترف به او لم يعترف واذ قد ثبت استحقاقه
الذاتي للالوهية في الواقع وعند اولي الالباب اراد ان يبين

استحقاقه بحسب الاوصاف ايضا لكون كالحجة القطعية
والبرهان اليقيني على ثبوت الالوهية له تعالى سلطانه
فقال الحي القيوم فان هذا القول كالبرهان على الحكم المذكور
فكانه قال الالوهية ثابتة لله تعالى دون غيره لانه الحي المتصف
بالحياة الذاتية القائم بنفسه المقوم لغيره الذي لا تعرض
له التغير والتبديل اصلا اي و المحكوم له وان كان ذا لاعلى
هذه الصفات لكن اجمالا او لزوما لا تفصيلا ومطابقة ولما
كان ادراكنا الحياة الذاتية والقيام الذاتي في غاية الصعوبة
الواصلة الى حد التعذر اراد ان يكشف القناع عنها نوع
كشف فقال لا تأخذه سنة ولا نوم ولهذا فصل هذا
الكلام عما قبل والسنة مقدم النوم وهي فتور الحواس او كيفية
مرتبة عليه عارضة للنوم معلولة لازمة له ويسمى نعاسا ايضا
والنوم كيفية تنشا من استرخاء اعصاب الدماغ مقتضية لوقوف
الحواس لكي لا يطرأ عليه الغفلة بوجه فكان حياته وقيامه ذاتية
لانهما لو كانا عرضيين لا فتقر في بقائهما الى ما يفضي اليه من الاكل
والشرب المورثين لحدوث شكوم البخاري المفضي الى النوم الذي هو
اخ الموت فقد بين سبحانه انتفاء المعلول العارض بانتفاء العلة

الموضوع

المعروضة وانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم فكانه قال لا موجود اذ لا اصل ولا ملزوم اذ لا لازم وفيه اشارة الى عدم التركب من الاجزاء الحيوانية والاعضاء الرئيسة كالدماغ وغيره وعدم سريان الروح الحيواني فيهما وبالجملة فيه اشارة الى عدم الحاجة الى ما يحتاج اليه الانسان من الاعضاء والاغذية وتحصيل بدل ما يتحلل وما يترتب عليه ابقاء الحياة العارضة وكما انه نعم بين كونه حيا قيوما بهذه الجملة بين بهذه الجملة له ما في السموات وما في الارض فانها بيان وعلة لعدم عروض الغفلة والغيبة ولهذا وقع الفصل بينهما فان اختصاص الملك به عز وعلا ما دل عليه تقديم الظرف يوجب انحصار الضبط والحفظ عليه تعالى فلو اخذه الغفلة او الغيبة لاختل الملك وانما خص ما في السموات وما في الارض مع ان السموات والارض ايضا ملكه اقتصارا على المقصود فان الظرف لا يقصد الا للمظروف وفيه وجه اخر وهو ان المراد ما وجد فيهما داخلا او خارجا فان قلت ما في السموات يغني عما في الارض فان الارض وما فيها في السموات قلت لا شك ان الافلاك محيطة بما فيها لكنها والعنصريات لما كانتا سفلية وعلوية كان كل منهما ملكا براسه وكان ما في كل منهما عالما اخر براسه

ولهذا وقع هذا المعنى في القرآن العظيم بعبارات مختلفة وعبارات
متنوعة قال تعالى له ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى
له ملك السموات والارض فان اختلاف المعاني والاعتبارات يقتضي
اختلاف الاشارات بالعبارات واختصاص الملك به تعالى حقيقي
لانه موجده فهو المالك لما سواه والمتصرف فيه بما يشاء والحاكم
عليه بما يريد ولا يجوز لغيره الحكم والتصرف فيه دون اذنه بل لا يقدر
الشفاعة لاحد الا باذنه كما يفصح عنه قوله تعالى جل مولانا من ذا
الذي يشفع عنده الا باذنه اذ هو استفهام انكاري يرجع
الى النفي اي لا يشفع احد لاحد عنده الا باذنه يعني لا يسوغ
لاحد الاقدام على الشفاعة الا باذنه ولو فرض الجواز فلا
تقع الا لمن ارتضى لقوله تعالى ولا يشفعون الا لمن ارتضى ولو
فرض الوقوع فلا تنفع الا لمن اذن له لقوله عز وجل يلا يبو مئذ
لا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له فقوله تعالى ولا تنفعها
شفاعة محمول على ما لم ياذن فيها وعلى الشفاعة الحقيرة
اي الواقعة من غير اهلها او لغير اهلها وكذا قوله
تعالى لا خلة ولا شفاعة ونحوه فبطل قول المخالف من المعتزلة
ومن يقفوا اثرهم واذ لم يتحقق الشفاعة الا باذنه فبعدم

لحوق

تحقق المالكية والحكومة بالطريق الاولى فهل مبنية للسلطنة
القاهرة والحكومة الباهرة ومقدرة لما يستفاد من السابقة
ولذا فصلها عنها ولما وجب ان يكون الحاكم عالما باحوال
المحكوم من خيرا بهم مميزا من يستحق الشفاعة من غيره بين
السابقة باللاحقة المخبرة عن علمه المحيط وتمييزه الشامل
بانه يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم اي يعلم احوال
من قبلهم ومن بعدهم وهم لا يعلمون شيئا الا ما علمهم على
رتق مشيئته المخبر عنه بالجملة الموصولة بما قبلها لمكان
التقارب بينهما وهي ولا يحيطون [illegible]
شيئا اي بشي يريد شاءه اذا التنكير للتقليل وكل من المبهمين
يصلح للمرجعية ويتامل بعد علم من الجملتين الموصولتين
تفرده تعالى بالعلم الذاتي الدال على حد اثنينه وتميزه
المستحق للشفاعة عن غيره وقوله سبحانه وسع كرسيه السموات
والارض ابراز وتصوير للمعلوم المعقول في صورة المشاهد
المحسوس فهو اما كناية عن الرتبة العلية والرفعة المنيعة
او مجاز عنها ثم تلك الرتبة اما رتبة العلم والحكمة على
الكمال او رتبة العظمة والاستيلاء على الكل بلا زوال

يجوز ان يكون تقريرا للمالية او يكون بيانا للشافع على اي
كيف لا يعلم احوالهم ولا يميزهم وله العلم الشامل المحيط والحكمة
الكاملة البالغة او كيف يشفع احد عنده من غير اذنه وله
الرفعة العالية والغلبة الغالبة والسلطنة البالغة
والاستيلاء على الكل ولا يبعد ان يراد بالكرسي الجوهر المتعلق
به الكامل بالفعل العالم باكتته فالمعنى ح انه نعم عالم لا
يخفى عليه شيء في الارض ولا في السما وكيف لا وقد احاط علم
الجوهر المتعلق بكرسيه باكتته وهو العطف في قوله
ولا يؤده حفظهما اي لا يعجزه حفظ السموات والارض
وهذه الجملة مخبرة عن القوة التامة وادامة الملك ومنعه
عن الزوال فان السلطان ينبغي ان يضبط ملكه ويحفظه
حسبما تقتضيه الحكمة من دفع المضار وجلب المنافع
كيلا يتسرع الى الاختلال ويجوز ان يكون الواو في قوله تعالى
وهو العلي العظيم استينافية والجملة مستانفة وقعت
كشفا لما يقتضيه مضمون الجملتين السابقتين اي الاستقلال
عن رفعة شانه ورتبة عظمته او لما تقتضيه الاولى الجملة
المذكورة فلعله لعظمة هذين الوصفين اورد كلاما مصدرا